

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

تقرير تخطيط التدقيق إلى لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تم تقديمه إلى لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر في 17 نوفمبر 2023

خاص وسري للغاية

الأمناء
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
4 نيوهامز رو
لندن
SE1 3UZ

السادة أعضاء لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر

لقد حددنا في تقرير تخطيط التدقيق هذا مسائل مختلفة تتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجهات التابعة له المشار إليها معاً باسم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في هذه الوثيقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بعد مناقشاتنا الأولية مع فارون أناند وجانيس فين وفيكاس سادانا في 19 أكتوبر 2023. يسعدني تقديم تقرير تخطيط التدقيق الخاص بنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. الغرض الأساسي من هذا التقرير هو إبلاغ لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر والأمناء بالمشاكل ذات الصلة المتعلقة بعمليات التدقيق القادمة. أتطلع إلى مناقشة تقريرنا معكم، بالإضافة إلى أي مسائل أخرى قد ترغبون في إثارتها معنا، وسأحضر اجتماع لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر في 17 نوفمبر 2023. نحن نتطلع إلى العمل معكم لإكمال تدقيق التقرير السنوي والبيانات المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجهات التابعة له.

مع خالص الشكر

نيكولا ماي
شريك

المحتوى

3.....	1. الملخص التنفيذي
4.....	2. مخاطر التدقيق الكبيرة
7.....	3. مجالات التدقيق والإفصاح الأخرى
9.....	4. الاحتيال والمخالفات وتقارير التدقيق الخاصة بنا
11.....	5. التوظيف والرسوم والجدول الزمني
13.....	الملحق 1 - المسؤوليات والمعايير الأخلاقية
15.....	الملحق 2 - بيئة التشغيل وهيكل المجموعة
18.....	الملحق 3 - جوهرية التدقيق
19.....	الملحق 4 - تقرير الأمناء والبيانات المالية
20.....	الملحق 5 - التطورات الخارجية

1. الملخص التنفيذي

المسؤوليات والمعايير الأخلاقية

لقد أعدنا هذا التقرير مع مراعاة مسؤوليات الأمانة ومسؤولياتنا المنصوص عليها في الملحق 1 من هذا التقرير.

بيئة التشغيل وهيكل المجموعة

يرد فهما للعمليات والاعتبارات المتعلقة بهيكل المجموعة في الملحق 2.

جوهرية التدقيق

ستأخذ أهميتنا الإجمالية للتدقيق في البيانات المالية ككل في الاعتبار مستوى نشاط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وسيتم تحديدها عند ما يقرب من 2% من الدخل.

ويرد في الملحق 3 مزيد من التفاصيل عن مستويات الجوهرية، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بالمكونات.

التقرير والقوائم المالية الخاصة بالأمناء

لقد حددنا في الملحق 4 عددًا من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها الأمناء والإدارة في الحسبان عند إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

تقارير التدقيق

يرجى ملاحظة أنه عندما تكون البيانات المالية في شكل مسودة، يجب أن تحتوي مسودة تقارير التدقيق على عبارة "لم يتم توقيع هذا التقرير بعد" في المساحة المخصصة لتوقيعنا. سنتفق معكم على الوقت الذي يمكن فيه إزالة هذه العبارة.

تقريرنا المقدم إليكم

يسعدنا أن نقدم تقرير تخطيط التدقيق الخاص بنا إلى لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر ونرحب بفرصة مناقشته معكم في اجتماعكم في 17 نوفمبر 2023.

تتطلب المعايير الدولية للتدقيق (المملكة المتحدة) أن نتواصل رسميًا مع "المسؤولين عن حوكمة" الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة المتعلقة بعمليات التدقيق القادمة. أهداف هذا التواصل هي:

- ضمان وجود فهم متبادل لنطاق التدقيق ومسؤوليات كل منا كمدققين ومسؤولين عن الحوكمة؛
- وتبادل المعلومات لمساعدة أنفسنا كمدققين ومساعدة المسؤولين عن الحوكمة على الوفاء بالمسؤوليات ذات الصلة؛
- وتزويد المسؤولين عن الحوكمة بالملاحظات البناءة الناشئة عن عملية التدقيق.

تشمل المسائل الواردة في هذا التقرير

• نظرة عامة على النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته
• المخاطر الكبيرة للأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وخططنا لمعالجتها
• نهجنا في الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق
• تطبيق مفهوم الجوهرية في سياق التدقيق
• أي مسائل مهمة أخرى تكون، في رأينا المهني، ذات صلة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية

لقد ناقشنا المسائل المذكورة أعلاه من القسم 2 إلى القسم 5 من هذا التقرير.

- مراجعة الفترة التي يستخدمها الأبناء لتقييم قدرة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة،
- وفحص الميزانيات والتوقعات التي تعدها الإدارة والتي تغطي فترة تقييم الاستمرارية للتأكد من أنها تدعم استنتاج الأبناء بشكل مناسب،
- ومراجعة دقة الميزانيات والتوقعات السابقة من خلال مقارنة ميزانية السنة الحالية بالنتائج الفعلية للسنة،
- ومراجعة أي معلومات أو وثائق أخرى استخدمها الأبناء في تقييم الاستمرارية.

2.2 إثبات الإيرادات - دخل المنح

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

- يأتي أكبر مصدر للدخل للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من هيئات مؤسسية حكومية أو عامة أو متعددة الأطراف. في عام 2022، بلغ إجمالي هذا الدخل 122 مليون جنيه إسترليني.
- في بعض الحالات، إذا لم تتم إدارة دخل المنحة بشكل صحيح، فإن خطر استرداد هذه المنح يكون مرتفعاً. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للهيئات الرسمية أن تسدد مدفوعاتها مباشرة إلى المكاتب الإقليمية مع خطر عدم حساب الدخل بشكل صحيح من حيث تخصيصه لصناديق محددة.
- لا يتم استلام الدخل دائماً بما يتماشى مع استحقاق الدخل وفقاً لبيان المؤسسة الخيرية للممارسات الموصى بها، وبالتالي قد يكون هناك شرط لتأجيل الدخل أو تراكمه. قد تكون هناك أيضاً معايير أداء مرتبطة بالمنح المستلمة والتي من شأنها أن تؤثر على إثبات استحقاق المنحة.
- نظراً للتعقيدات المتعلقة بتسجيل دخل المنح، فإننا نعتبر أن هناك خطراً كبيراً فيما يتعلق بالإكمال والانقطاع.

2. مخاطر التدقيق الكبيرة

دخل معيار التدقيق الدولي (المملكة المتحدة) 315 (المنقح) حيز التنفيذ للمدد التي تبدأ من ديسمبر 2021.

يقدم معيار المحاسبة الدولي المنقح المفهوم الخاص بمجموعة المخاطر الكامنة، مع الأخذ في الاعتبار كل من احتمالية وحجم الخطأ المحتمل. المخاطر "الكبيرة" هي المخاطر القريبة من الطرف الأعلى لطيف المخاطر الكامنة، أو المخاطر التي يجب التعامل معها على هذا النحو بموجب معايير التدقيق الأخرى.

يتم النظر في المخاطر في سياق كيفية ومدى تأثير عوامل الخطر الكامنة على احتمالية حدوث الأخطاء وحجم هذه الأخطاء. قد تكون هذه العوامل نوعية أو كمية، وتشمل التعقيد أو الذاتية أو التغيير أو عدم اليقين أو التعرض للأخطاء بسبب التحيز الإداري أو عوامل خطر الاحتيال الأخرى.

سيأخذ عملنا المتعلق بالتدقيق في الاعتبار تقييمنا لمخاطر الأخطاء في المعاملات والأرصدة في البيانات المالية. نحن نحدد مجموعة من المخاطر من فهمنا للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمنتمين إليه وبينته ونظام الرقابة الداخلية ونخطط لأعمال التدقيق لدينا لتقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية إلى مستوى مقبول.

تماشياً مع معيار التدقيق الدولي (المملكة المتحدة) 315 (المنقح)، أخذنا في الاعتبار المخاطر الكامنة، بما في ذلك كل من احتمالية وحجم الأخطاء المحتملة، كما هو موضح في الرسم البياني المقابل.

2.1 الاستمرارية

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

عند إعداد البيانات المالية للامتثال لمعيار التقارير المالية 102، يُطلب من الأبناء إجراء تقييم لقدرة المؤسسة الخيرية على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

عند تقييم ما إذا كان افتراض استمرارية المنشأة صحيحاً، يتعين على الأبناء والإدارة النظر في جميع المعلومات المتاحة حول مستقبل المؤسسة الخيرية خلال 12 شهراً على الأقل، وليس على سبيل الحصر، من تاريخ اعتماد البيانات المالية والتصريح بإصدارها.

يعد تقييم الاستمرارية من قبل الأبناء مجالاً رئيسياً للتركيز والأهمية لتدقيقنا، ووفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتدقيق (المملكة المتحدة)، يتضمن تقرير التدقيق الخاص بنا إشارة محددة إلى الاستمرارية.

نظراً للتأثير المحتمل لتقلبات أسعار الصرف على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واتجاهات التخفيضات الحكومية لتمويل التنمية الدولية والموارد المالية الحالية المتاحة للمؤسسة الخيرية، فإننا نعتبر أن الاستمرارية تشكل خطراً كبيراً في تدقيقنا.

كما هو الحال في السنوات السابقة، ستعد الإدارة ورقة مفصلة تحدد تقييمها لقدرة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة لتتوقع فيها لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر إلى جانب مسودة البيانات المالية.

رد كرو

سيشمل عملنا بشأن الاستمرارية ما يلي:



رد كرو

ستشمل أعمال التدقيق لدينا ما يلي:

- مراجعة سياسة تسجيل الدخل الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة فيما يتعلق بدخل المنح؛
- ومراجعة إجراءات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لتحديد القيود والشروط؛
- ومراجعة مستويات ديون المنح المحتفظ بها في نهاية العام والتحقق في ديون الجهات المانحة القديمة بحثاً عن حالات النزاع و/أو حجب التمويل؛
- ومراجعة نتائج أي عمليات تدقيق للمنح يطلبها المانحون؛
- وفحص اتفاقيات التمويل لفهم تسجيل الدخل والشروط ومتطلبات الإبلاغ ومخاطر الاسترداد؛
- ومراجعة عمليات الاسترداد التي حدثت خلال السنة وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من عمليات الاسترداد؛
- والنظر في الضوابط والإجراءات المعمول بها لضمان حساب الإيرادات المستلمة في الميدان بشكل صحيح للتخفيف من مخاطر أخطاء العد المزدوج أو الإغفال أو الانقطاع.

2.3 نفقات المنح

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

يتم تنفيذ الأنشطة الخيرية على مستوى العالم من خلال ثلاث طرق رئيسية:

- مباشرة من خلال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إما مركزياً أو من خلال المكاتب الإقليمية؛
- أو من خلال الجمعيات الأعضاء؛
- أو من خلال الشراكات التعاونية.

الإفناق من خلال توجيه المنح للجمعيات الأعضاء والشركاء هو أكبر طريق للإفناق الخيري. في عام 2022، بلغ إجمالي هذه النفقات 84 مليون دولار. سيتأكد التدقيق الخاص بنا أن المنح والمدفوعات المقدمة قد تمت الموافقة عليها بشكل مناسب وأن الالتزامات قد تم تسجيلها في الفترة المناسبة.

ستكون نقطة البداية هي استخدام جدول المنح الذي أعدته الإدارة والذي يوفق بين الالتزام الافتتاحي للمنح للدائن الختامي والمصروفات في البيانات المالية مع مراعاة المدفوعات والمنح المقدمة خلال السنة.

سوف نفحص اكتمال ودقة رقم تمويل المنحة في الحسابات من خلال التأكد، باستخدام عينة، من أن المنح المعتمدة قد تم تضمينها في الحسابات وتخصيصها للفترة المناسبة. سنطلب تزويدنا بنسخ من المحاضر وخطابات القرار والاتفاقيات الموقعة لهذا الغرض.

من المهم أن نفهم طبيعة مدفوعات المنح هذه والاتفاقيات الخاصة بها لضمان اعتماد المعاملة الصحيحة في البيانات المالية. على وجه التحديد، يجب على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة النظر في المرحلة التي نشأ فيها التزام بناء يتعلق بهذه المدفوعات والتأكد من أنه عند إنشاء هذا الالتزام، يتم تسجيل المنحة بشكل صحيح ضمن النفقات والالتزامات. وبالنسبة للالتزامات التي قد تتداخل مع نهاية العام، فإن القضية الرئيسية هي ما إذا كان ينبغي تسجيل المنحة المقدمة بأكملها في وقت تقديم الالتزام نتيجة لالتزام بناء.

رد كرو

ستشمل أعمال التدقيق لدينا ما يلي:

- تقييم إجراءات الاعتماد للجمعيات الأعضاء ومستوى الاتصال والدعم للأعضاء؛
- وتقييم إجراءات تحديد الشركاء وفحصهم والعمل معهم ومستوى الاتصال والدعم المقدم للشركاء؛
- ومراجعة شروط وأحكام اتفاقيات المنح مقابل متطلبات الإفصاح لبيان الممارسات الموصى بها وفقاً لمعيار التقارير المالية 102؛
- وتقييم تصنيف الإدارة لعينة من منح الشركاء كمنح عادية أو متعلقة بالأداء، والتأكد من أن المعالجة المحاسبية تتماشى مع التصنيف؛
- ومراجعة عينة من التقارير الواردة من الأعضاء والشركاء وتقارير رصد وتقييم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالإضافة إلى عمليات الرقابة الأخرى ذات الصلة برصد الاستخدام النهائي للأموال.

2.4 تجاوز الإدارة للضوابط

على الرغم من أن مستوى مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط يختلف من كيان لآخر، إلا أن معايير التدقيق تدرك أن هذه المخاطر موجودة في جميع الكيانات بسبب قدرة الإدارة على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية الاحتمالية عن طريق تجاوز الضوابط التي يبدو أنها تعمل بفعالية.

- قياس الافتراضات التي يستخدمها الخبير الاكتواري في حساب التزام المعاش التقاعدي وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم 102؛
- والتحقق من أصول النظام من خلال وثائق الطرف الثالث؛
- والتحقق (على أساس العينة) من بيانات المدخلات المقدمة إلى الخبير الاكتواري مقارنة بسجلات الموارد البشرية وكشوف المرتبات.

تسجيل دخل المنح

ترد اعتباراتنا المتعلقة بتسجيل الدخل في القسمين X.2 و Y.2 أعلاه.

الأحكام والتقديرات أخرى

سنحدد جميع المجالات التي يتم فيها استخدام تقدير أو حكم محاسبي وسنحصل على تحديث من الإدارة على أساس التقديرات.

سننظر فيما إذا كانت هذه التقديرات عالية أو منخفضة. عندما يكون هناك قدر كبير من عدم اليقين في التقدير (في المقام الأول، إذا كان هناك مجموعة من النتائج المعقولة التي تتجاوز الأهمية النسبية الخاصة بنا)، فهذا يشير إلى وجود خطر كبير. سنقارن التقديرات والأحكام الصادرة في الفترة السابقة بالنتائج الفعلية.

سنراجع أيضاً تقييم الإدارة لهذا الأمر وننظر على وجه التحديد فيما إذا كانت التقديرات والأحكام التي توصلت إليها الإدارة تشير إلى أي تحيز إداري. وهذا يعني أنه سيكون على الإدارة النظر أيضاً فيما إذا كان هناك أي تحيز في المعلومات الواردة من الإدارات الأخرى.

من المهم أن تكونوا متأكدين من أن الافتراضات التي تستخدمها الإدارة مناسبة وسنطلب منكم تقديم بيان خطي لنا لتأكيد ذلك.

نظراً للطريقة غير المتوقعة التي يمكن أن يحدث بها هذا التجاوز، بما في ذلك إخفاء الاحتيال، فإن تجاوز الضوابط يمثل خطراً كبيراً على جميع عمليات التدقيق.

يجب أن يتأكد الأمناء من أن البيئة الرقابية الموجودة داخل الكيان وضوابط الأمناء وضوابط نشر السجلات كافية لردع الإدارة عن تجاوز الضوابط بشكل غير ملائم.

يجب علينا تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة للضوابط، وستشمل ما يلي:

- فهم وتقييم عملية إعداد التقارير المالية والضوابط المفروضة على مدخلات السجل والتعديلات الأخرى التي تم إدخالها على عملية إعداد البيانات المالية واختبار مدى الملاءمة لعينة من هذه القيود والتعديلات؛
- ومراجعة التقديرات المحاسبية للتحيزات التي قد تؤدي إلى أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال؛
- وفهم السبب المنطقي للمعاملات المهمة التي نحيط بها علماً والتي تقع خارج سياق العمل العادي أو التي تبدو غير عادية نظراً لفهمنا للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وبيئته.

2.5 الأحكام والتقديرات

يتطلب معيار التدقيق الدولي (المملكة المتحدة) رقم 540، بعنوان "تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة" تركيزاً إضافياً من عملية التدقيق على تقديرات الإدارة، بما في ذلك إجراء تقييمات منفصلة للمخاطر لكل من المخاطر الكامنة والمخاطر الرقابية. فيما يتعلق بالأولى، تجب مراعاة عدم اليقين في التقدير والذاتية وتعقد التقدير. نحن مطالبون أيضاً بالنظر فيما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية معقولة.

سنولي اهتماماً دقيقاً لمجالات البيانات المالية المتأثرة بحكم الإدارة وتقديرها. لقد حددنا في البداية ما يلي لمراجعتنا بشكل محدد.

- تقييم انخفاض قيمة الأصول [غير مهم]؛
- تقييم العمر النافع المتبقي للأصول [غير مهم]؛
- الافتراضات التي اعتمدها الإدارة واستخدمها الخبير الاكتواري لحساب التزام المعاش التقاعدي؛
- الافتراضات المتعلقة بتسجيل دخل المنح وانقطاعه؛
- تقدير قيم الممتلكات الاستثمارية [غير مهم]؛

التزام المعاش التقاعدي

تم إغلاق نظام المعاشات التقاعدية المحدد للمكتب المركزي أمام الاستحقاقات المستقبلية في عام 2007، حيث حصل جميع الأعضاء العاملين على معاشات تقاعدية مؤجلة في ذلك التاريخ. يمكن للافتراضات المتعلقة بحسابات التزامات المعاشات التقاعدية وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم 102 التي أجراها الخبراء الاكتواريون أن تحدث فرقاً كبيراً في النتيجة التي تم الكشف عنها في البيانات المالية. لذلك نعتبر أن هناك خطراً كبيراً فيما يتعلق بتقييم الالتزام.

سيشمل اختبار التدقيق لدينا ما يلي:

3. مجالات التدقيق والإفصاح الأخرى

لقد أشرنا أيضًا إلى الأمور التالية في مناقشاتنا الأولية وعلما في السنوات السابقة بوصفها لا تشكل خطرًا كبيرًا في التدقيق ولكنها قد تكون ذات صلة بالبيانات المالية.

3.1 الدخل

تفترض المعايير الدولية للتدقيق (المعيار الدولي للتدقيق (المملكة المتحدة) رقم 240) أن هناك دائمًا خطرًا كبيرًا من حدوث أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال في تسجيل الإيرادات، ما لم يتم فحص ذلك.

نحن نعتبر دخل المنح مهمًا (انظر القسم 2)، ولكننا لا نعتبر مصادر الدخل الأخرى مهمة.

تظل المخاطر الرئيسية كما هي في جميع مصادر الدخل:

- الاكتمال (هل تم تسجيل جميع الدخل المستحق بشكل مناسب في الفترة؟).
- الانقطاع (هل تم تسجيل الدخل في الفترة المناسبة؟).
- تخصيص الأموال (هل تم تسجيل قيود الجهات المانحة على استخدام الدخل بشكل مناسب في البيانات المالية؟).
- التقييم (عندما يكون الدخل مستحقًا في نهاية العام، هل من المحتمل استلامه أم يجب توفير مخصصات له؟).

دخل التبرعات

غالبًا ما تكون التبرعات معاملات كبيرة الحجم ومنخفضة القيمة مع تسجيل الدخل في الغالب عند الاستلام. ولم تكن التبرعات أبدًا مصدرًا ماديًا للدخل، على الرغم من أننا نفهم أن هناك تركيزًا أكبر على جمع الأموال في إستراتيجية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الجديدة للمساعدة في زيادة مستويات الأموال غير المقيدة.

التركات

التركات ليست مصدرًا ماديًا للدخل بالنسبة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وعلى الرغم من أن نقطة الاعتراف بالتركات يمكن أن تكون معقدة مع وجود عنصر من عناصر الحكم، فإن سياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة تقلل من هذا الخطر:

- (a) يكون للمؤسسة الخيرية الحق في التحكم في موارد التركات وتحديد مواطن استخدامها في المستقبل
 - (b) ويكون الاستلام محتملاً
 - (c) ويمكن قياس المورد نقدياً بدقة كافية.
- يمكن تفسير ذلك على أنه يتم التسجيل عندما يتم منح الوصية (أ)، ويتم الإخطار بالدفع (ب) ويتم تقديم حسابات التركة النهائية (ج).

3.2 كشف الرواتب

كشف الرواتب هو أكبر بند إنفاق فردي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة خارج المنح المقدمة للأعضاء والشركاء. وفيما يلي المخاطر الرئيسية المعتبرة في هذا البند:

- الوجود (هل تتعلق النفقات بموظفين حقيقيين؟).
- الدقة (هل تتم المدفوعات بالمبالغ المصرح بها وهل يتم إجراء الخصومات الصحيحة؟)
- الإفصاح (هل تم تقديم جميع الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية؟)

في إطار تدقيقتنا، سنراجع الضوابط المعمول بها على المعالجة الشهرية، بما في ذلك تسوية كشف الرواتب مع دفتر الأستاذ الاسمي.

وسننفذ أيضًا إجراءات تحليلية تأخذ في الاعتبار إجمالي الأجر والخصومات وأعداد الموظفين على أساس سنوي للتأكد من أن جميع الاتجاهات والعلاقات تبدو معقولة وأن الإجماليات تتفق مع دفتر الأستاذ، وستتحقق من عينة من الموظفين لنقارن بين كشف الرواتب وسجلات الموارد البشرية الأخرى وبين التكاليف والوثائق الداعمة على أساس العينة.

3.3 العمليات والنفقات في الخارج

ينفق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة المال على الجمعيات الأعضاء والشركاء وينفق أيضًا في الخارج مباشرة من خلال المكاتب الإقليمية. هناك أيضًا ثلاثة كيانات تابعة في الخارج في بروكسل وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. نظرًا لطبيعة عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وحجم النشاط بالعملة الأجنبية، هناك خطر مرتفع من عملات الصرف الأجنبي. نحن ندرك أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يتداول في تحوطات العملات الأجنبية للتخفيف من هذه المخاطر.

ستشمل أعمال التدقيق لدينا ما يلي:

- مراجعة أساس الكيانات التي تعتبر كيانات تابعة؛
- وفهم العملية التي يتم من خلالها ضبط النفقات الخارجية وتسجيلها والإبلاغ عنها داخل المنظمة. وسيضمن هذا العمل مراجعة للعمليات التي يستخدمها مكتب لندن للتحقق من صحة المعلومات المقدمة من المكاتب الموجودة في الخارج؛
- وتنفيذ إجراءات التدقيق الموضوعية، مثل اختبار عينة مختارة من معاملات الإنفاق؛
- ومراجعة الضوابط المعمول بها لإدارة وحساب النقد والأصول الخارجية؛
- ومراجعة الإجراءات التي يستخدمها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والوسائل المستخدمة في تحديد عدم الامتثال وتسجيله والإبلاغ عنه. وسنطلب من كل من الكيانات التابعة الثلاث في الخارج وكل من المكاتب الإقليمية إكمال استبيان المشروعية الخاص بنا؛
- وإعادة حساب الربح / الخسارة على عقود الصرف الأجنبي؛
- ومراجعة وتوثيق المعالجة المحاسبية والإفصاحات للتأكد من أنها متوافقة مع معيار التقارير المالية.

3.7 الأطراف ذات الصلة

تماشياً مع معايير التدقيق الدولية التي توجه أعمال التدقيق لدينا (المعايير الدولية للتدقيق (المملكة المتحدة) 550)، نحن ملزمون بالتأكد من تحديد أي أطراف ذات صلة وأن أي معاملات تنطوي على هذه الأطراف والمجموعة مصرح بها بشكل مناسب ويتم الكشف عنها بشكل صحيح في البيانات المالية. يشمل تعريف "الطرف ذي الصلة" على النحو المحدد في معيار التقارير المالية 102 مجلس الأمناء ومديري الكيانات الفرعية بالإضافة إلى أي أعضاء في الإدارة يمكنهم التأثير بشكل مباشر على قرارات الإدارة وأفراد الأسرة المقربين لأي منهم؛ ويكون الأخيرون ذوو صلة إذا كان الأمناء والمديرون وأعضاء الإدارة في وضع يسمح لهم بالتأثير على قرارات الإدارة الخاصة بأفراد الأسرة أو من الممكن أن يتأثروا بها. ويشمل أيضاً الكيانات الفرعية والعضوة في مجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، على النحو المفصل في الملحق 2.

لذلك سنراجع إجراءات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لتحديد الأطراف ذات الصلة المحتملة والتأكد من اكتمال جميع المعاملات، بما في ذلك أي إعلان سنوي عن المصالح يتم إكماله من قبل الأمناء ومديري الكيانات الفرعية والإدارة العليا.

3.4 بنود الميزانية العمومية الأخرى

بالإضافة إلى تركيزنا على المجالات المفصلة أعلاه، سننفذ إجراءات التدقيق القياسية الخاصة بنا على مبالغ الميزانية العمومية المادية الأخرى.

سيشمل عملنا اختبار تسويات حساب الضبط الرئيسية؛ واختبار التسويات المصرفية، ومراجعة معاملات ما بعد نهاية العام حيث تساعد هذه في تأكيد وضع نهاية العام وتأكيد الأصول المحفوظ بها (مثل النقد المودع في المصرف) لتأكيدات الطرف الثالث.

سنراجع أساس تقييم الملكيات الاستثمارية ونجري تقييمات مكتوبة للتأكد من الصحة.

3.5 تخصيص التكاليف

لا يتم تخصيص التكاليف داخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وحسب، فهناك أيضاً مسألة تخصيص التكاليف لكياناته التابعة. ولذلك فإننا سنقوم بما يلي:

- الحصول على تفاصيل أساس تخصيص التكاليف المطبق من قبل المؤسسة الخيرية والكيانات التابعة لها وبين بعضها البعض.
- إجراء مراجعة محددة لأساس وتفاصيل التخصيص.
- التحقق من أن الأساس متسق مع السنوات السابقة.

3.6 الصناديق

يدير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة عددًا من الصناديق المختلفة الخاضعة لقيود وتعيينات مختلفة. يجب عليكم التأكد من تحديد جميع حركات الصناديق وحسابها بشكل صحيح. وهذا يتطلب دراسة متأنية لمختلف الشروط والأحكام التي يمكن تطبيقها على الدخل.

سنقوم بما يلي:

- تتبع المساهمات والتركات والمنح المقيدة الموجودة في اختبار الدخل الخاص بنا إلى حساب الصندوق ذي الصلة.
- مراجعة عينة من النفقات المخصصة للأموال المقيدة للتأكد من أن النفقات قد تم إنفاقها وفقاً لأهداف الصندوق.
- مراجعة تحليل صافي الأصول للتأكد من تخصيصها بشكل صحيح عبر الصناديق.
- مراجعة العمليات المعمول بها لضمان تسجيل المعاملات المقيدة والإبلاغ عنها بشكل كامل ودقيق داخل المنظمة ومراجعة أرصدة نهاية العام للتأكد من أنها تعكس بشكل مناسب القيود التي يجب أن تكون سارية.

4. الاحتيال والمخالفات وتقارير التدقيق الخاصة بنا

- ما هي المخاطر العامة للاحتيال في قطاع الأعمال هذا، وكيف يقوم هذا الكيان بتخفيفها؟
 - كيف تقومون بمراقبة ومراجعة عملية الإدارة لتحديد مخاطر الاحتيال في الكيان والاستجابة لها؟
 - إلى أي مدى تفهمون الضوابط التي وضعتها الإدارة للتخفيف من تلك المخاطر؟
 - هل كان هناك أي احتيال فعلي أو مشتبه فيه خلال العام؟
 - هل كانت هناك أي ادعاءات بالاحتيال خلال العام؟
- قد يجد الأبناء أنه من المفيد إعداد تقييم مخاطر الاحتيال مع الإدارة. وتقييم مخاطر الاحتيال هو مراجعة موضوعية لمخاطر الاحتيال التي تواجه المنظمة لضمان تحديدها وفهمها بالكامل. ويشمل ذلك ضمان ما يلي:
- وجود ضوابط مناسبة لمكافحة الاحتيال لمنع وردع الاحتيال وتقليل فرص حدوثه
 - وجود خطط عمل لتقديم استجابة فعالة ومتناسبة عند حدوث احتيال مشتبه فيه، بما في ذلك استرداد الخسائر والدروس المستفادة.
- لا يجوز النظر إلى أي تقييم لمخاطر الاحتيال على أنه ممارسة مستقلة بل عملية مستمرة يتم تحديثها على أساس منتظم.
- لقد شاركنا مع الإدارة إرشاداتنا وإطار عمل بشأن إجراء تقييمات مخاطر الاحتيال. يمكن الحصول على نسخة من إرشاداتنا وإطار عمل بشأن إجراء تقييمات مخاطر الاحتيال من موقعنا الإلكتروني هنا: <https://www.crowe.com/uk/insights/fraud-risk-assessment-non-profit>
- مسؤولياتنا
- تماشياً مع المعيار الدولي للتدقيق (المملكة المتحدة) 700، سيتضمن تقرير التدقيق الخاص بنا تعليقاً إضافياً لشرح مدى اعتبار التدقيق قادرًا على اكتشاف المخالفات، بما في ذلك الاحتيال.
- بصفتنا مدققين، يتعين علينا توثيق فهمنا لكيفية قيام "المسؤولين عن الحوكمة" بالإشراف على عمليات الإدارة لتحديد مخاطر الاحتيال في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والاستجابة لها والضوابط الداخلية التي وضعتها الإدارة للتخفيف من هذه المخاطر.
- إننا نلاحظ أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لديه عملية منظمة للإبلاغ عن الاحتيال، من خلال إدارة المخاطر ولجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر. لم يتم إبلاغنا بأي أمور مهمة من شأنها أن تؤثر على تقييمنا لمخاطر التدقيق في هذه المرحلة، ولكن يجب أن نقوم بمراجعة ذلك، ونحصل على تأكيده الأبناء، حتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية.
- سنقوم بطلب استفسارات من أعضاء الإدارة وغيرهم ضمن لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بمعرفتهم بأي احتيال فعلي أو مشتبه فيه أو مزعم يؤثر على لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، ستوجب علينا التأكد مما يلي من الأبناء
- ما إذا كانوا على دراية بأي احتيال أو احتيال مشتبه فيه.

- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق
- ستتم اختبارات التدقيق الخاصة بنا بين مراجعة ضوابط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة واختبارات التفاصيل (الإجراءات الموضوعية) وإجراءات المراجعة التحليلية.
- تتطلب معايير التدقيق الدولية منا توثيق فهمنا لعملكم وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية. بالنسبة للضوابط التي تعتبر "ذات صلة بالتدقيق"، يتعين علينا تقييم تصميم الضوابط وتحديد ما إذا كانت هذه الضوابط قد تم تنفيذها. الضوابط المحددة كضوابط ذات صلة بالتدقيق هي:
- الضوابط المتعلقة بالمخاطر المحددة (بما في ذلك مخاطر الاحتيال في تسجيل الإيرادات) أو مسائل التدقيق الأخرى؛
 - و/أو عندما لا نتمكن من الحصول على ضمان كافٍ للتدقيق من خلال الاختبارات الموضوعية وحدها؛
 - و/أو حين نعتقد أن الحصول على الضمان من خلال اختبار الضوابط أكثر فاعلية.
- سيتم تجميع نتائج عملنا في فهم الضوابط وأي اختبار لاحق للفعالية التشغيلية للضوابط وسيتم النظر في التأثير على مدى اختبار التدقيق التفصيلي المطلوب.
- لم يتم تصميم أعمال التدقيق الخاصة بنا لتوفير ضمان للفعالية الشاملة للضوابط المعمول بها داخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، على الرغم من أننا سنبلغ الإدارة ولجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر بأي توصيات بشأن الضوابط التي ربما تكون قد حددناها أثناء عملنا.
- كما ذكرنا في العام الماضي، تقع المسؤولية الرئيسية عن منع الاحتيال وكشفه على عاتق الإدارة و"المسؤولين عن الحوكمة" (أي الأبناء والمديرين)، بما في ذلك إنشاء وتعهد الضوابط الداخلية على موثوقية التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. كمدققين، نتأكد بشكل معقول، ولكن ليس مطلقاً، بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن المخالفات التي تشمل الاحتيال أو ناتجة عن الخطأ.
- حوكمة الشركات والاحتيال
- كجزء من إجراءات التدقيق لدينا، نقدم استفسارات إلى الإدارة للحصول على تقييمها لمخاطر احتمال وجود خطأ جوهري في البيانات المالية بسبب الاحتيال. ومع ذلك، فإننا نؤكد على أن مسؤولية إجراء التقييم الخاص بكم والنظر فيه تقع على عاتقكم وأن الأبناء ولجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر والإدارة يجب أن يتأكدوا من النظر في هذه الأمور ومراجعتها على أساس منتظم.
- بصفتنا مدققين، يتعين علينا توثيق فهمنا لكيفية قيام "المسؤولين عن الحوكمة" بالإشراف على عمليات الإدارة لتحديد مخاطر الاحتيال في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والاستجابة لها والضوابط الداخلية التي وضعتها الإدارة للتخفيف من هذه المخاطر. ونطلب الإجابة على الأسئلة التالية على وجه التحديد:
- ما هي، من وجهة نظرك، مخاطر الاحتيال في الكيان؟ كل من اختلاس الأصول والاحتيال المتعلق بالإبلاغ المالي؟

- الدور الذي يمارسه الأمناء في الإشراف على:
 - (i) تقييم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لمخاطر الاحتيال، وتصميم الضوابط الداخلية وتنفيذها والإبقاء عليها لمنع الاحتيال وكشفه؛

- (ii) وتقييمه لمخاطر احتمال وجود خطأ جوهري في البيانات المالية نتيجة للاحتيال. سنسعى للحصول على إقرارات من الأمناء / المديرين بشأن هذه الأمور وسنتواصل مع الفريق المالي، في المقام الأول، لتحديد أي مخاطر أو معلومات محددة ذات صلة بهذه الاعتبارات.

5. التوظيف والرسوم والجدول الزمني

التوظيف

نيكولا ماي هي متخصص خدمة العملاء وشريك التدقيق لديك. وسيساعدنا كـا- نشون نغ كمدير للتدقيق.

رسوم التدقيق لدينا

كما هو الحال في السنوات السابقة، تستند رسوم التدقيق المقترحة لدينا إلى افتراضين.

- تتوفر المسودة الأولى للبيانات المالية والجدول الداعم التفصيلية في بداية التدقيق. إذا لم تكن هذه المعلومات متاحة لنا في بداية تدقيقنا، فقد نسعى إلى فرض رسوم إضافية لتغطية أي تأخيرات أو أوجه قصور ناتجة عن ذلك.

- نحن مطالبون بفحص ومراجعة ما يصل إلى مسودتين إضافيتين للبيانات المالية قبل الانتهاء منها للموافقة عليها من قبل الأمناء. إذا كان من الضروري بالنسبة لنا مراجعة المسودات الإضافية، فقد نفرض رسومًا إضافية لتغطية أي وقت إضافي ناتج عن ذلك.

بناءً على ما سبق، فإن رسومنا لتدقيق البيانات المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والكيانين التابعين له، وهما الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في منطقة أفريقيا والشبكة الأوروبية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بما في ذلك التحقق من توحيد البيانات المالية للمجموعة، باستثناء ضريبة القيمة المضافة المحلية، هي كما يلي:

مجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بما في ذلك التحقق من توحيد البيانات المالية للمجموعة ومؤسسة IPPF Worldwide Inc.	114,500 جنيهه إسترليني	109,250 جنيهها إسترلينيًا
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في منطقة أفريقيا	1,870,000 شلن كينيا*	1,700,000 شلن كيني
الشبكة الأوروبية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة	14,500 يورو	13,500 يورو

*DSBMT 93,500 شلن كيني وضريبة القيمة المضافة 314,160 شلنًا كينيًا.

تتضمن رسوم مجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ارتفاعًا تضخمياً بنسبة 5% سيكون 114,500 جنيهه إسترليني (2022: 109.250 جنيهها إسترلينيًا). هذه الرسوم مذكورة باستثناء ضريبة القيمة المضافة والنفقات المصروفة.

نقترح تقديم رسوم مؤقتة أولية قدرها 25,000 جنيهه إسترليني في وقت إصدار تقرير التخطيط هذا وسداد الرسوم اللاحقة البالغة 25,000 جنيهه إسترليني في بداية العمل الميداني المؤقت، و55,000 جنيهه إسترليني في بداية العمل الميداني الرئيسي والرصيد النهائي لرسومنا عند الانتهاء في يونيو 2024. سيدير زملأونا في كرو إيراستوس وكرو بلجيكا على التوالي توقيت الرسوم لعمليات التدقيق الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في منطقة أفريقيا والشبكة الأوروبية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

لمساعدتكم في توفير المعلومات المطلوبة، سنقدم قائمة منفصلة بمخرجات التدقيق إلى الفريق المالي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

الجدول الزمني

فيما يلي الجدول الزمني والمواعيد النهائية المتوقعة.

الأحداث الرئيسية	التاريخ
اجتماع التخطيط الأولي	19 أكتوبر 2023
توزيع الأوراق في اجتماع لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر	31 أكتوبر 2023
اجتماع لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر للنظر في خطة التدقيق	17 نوفمبر 2023
اختيار عينة التدقيق المؤقتة	الأسبوع الذي يبدأ في 6 نوفمبر 2023
دعم للعينات المرسلة إلى كرو	20 نوفمبر 2023
التدقيق المؤقت	الأسبوعان اللذان يبدأان في 20 و 27 نوفمبر 2023
اختيار العينة للتدقيق الرئيسي (تقديم قوائم المعاملات)	19 فبراير 2023
يبدأ العمل الميداني لمراجعة الحسابات وتتوفر مسودة البيانات المالية بما في ذلك الملاحظات	25 مارس 2023

يرجى ملاحظة أن أحدث مؤشر تضخم لمكتب الإحصاءات العام (ONS) لشهر سبتمبر 2023 يشير إلى أن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بلغ 6.7% في 12 شهرًا حتى سبتمبر 2023 وكان معدل تضخم مؤشر أسعار

التجزئة السنوي 8.9% في سبتمبر 2023. بلغ مؤشر التضخم وفقًا لمكتب الإحصاءات العام لخدمات المحاسبة 10.2% في سبتمبر 2023 بسبب نقص المرشحين ذوي الجودة والمنافسة بين شركات التدقيق.

أوروبا 31 مارس 2023 سيتم تأكيد المكتب الإقليمي في أفريقيا لاحقاً	إكمال عمليات تدقيق المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أفريقيا والشبكة الأوروبية
25 مارس 2023	يقدم الأمناء تقاريرهم إلى كرو
يتم التأكيد لاحقاً	اجتماع التخليص مع الفريق المالي
يتم التأكيد لاحقاً	مسودة تقرير نتائج التدقيق إلى الإدارة
يتم التأكيد لاحقاً	تقرير نتائج التدقيق إلى لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر
يتم التأكيد لاحقاً	اجتماع لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر للنظر في الحسابات والتقارير المقدم من مدققي الحسابات
يتم التأكيد لاحقاً	الحسابات الموقعة من قبل الأمناء/ المديرين
31 أكتوبر 2023	الموعد النهائي للإيداع في مفوضية المؤسسات الخيرية

النتائج التي نقدمها لكم

سنقدم لكم ما يلي بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات التدقيق اللازمة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

- تقارير التدقيق القانوني على البيانات المالية لمجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.
- تقرير تخطيط التدقيق هذا لتأكيد التفاصيل المتعلقة بالتوقيت المخطط لتدقيقنا واجتماعات نهاية العام ذات الصلة، لتأكيد الأعضاء الرئيسيين في فريق التدقيق الخاص بكم واستقلاليتهم، وتلخيص نهج التدقيق لدينا وأي قضايا محددة ذات صلة بتدقيقنا والتي حددناها من مناقشاتنا الأولية مع الفريق المالي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أو من غيرها.
- تقرير نتائج التدقيق لتلخيص أي قضايا أو تعديلات رئيسية تم تحديدها أثناء تدقيقنا والتي أثرت على الإفصاحات في مسودة البيانات المالية أو تطلبت تعديلها إلى جانب تعليقات على أي نقاط ضعف في أنظمة وضوابط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة التي تلفت انتباهنا أثناء عملنا في التدقيق على البيانات المالية القانونية السنوية.
- مسودة خطاب الإقرارات الذي يتعين علينا الحصول عليه من الأمناء لتأكيد بعض الأمور المحددة ذات الصلة باستكمال البيانات المالية القانونية.

الملحق 1 - المسؤوليات والمعايير الأخلاقية

المتطلبات القانونية والتنظيمية للإفصاح

عند القيام بأعمال التدقيق الخاصة بنا، سننظر في الامتثال لمتطلبات الإفصاح القانونية والتنظيمية التالية، عند الاقتضاء:

- قانون الجمعيات الخيرية لعام 2011
- لوائح الجمعيات الخيرية (الحسابات والتقارير) لعام 2008
- بيان المؤسسة الخيرية للممارسات الموصى بها (معايير التقارير المالية 102)
- معيار التقارير المالية 102

على حد علمنا، لن يتم وضع أي قيود على النطاق المخطط لتدقيتنا.

المعيار الأخلاقي

نحن مطالبون بموجب المعيار الأخلاقي للمدققين الصادر عن مجلس التقارير المالية بإبلاغكم بجميع الحقائق والمسائل الهامة التي قد تؤثر على نزاهة وموضوعية واستقلالية شركتنا.

لدى شركة Crowe U.K. LLP إجراءات لضمان امتثال شركائنا وموظفيها الفنيين لكل من المعيار الأخلاقي ومدققى الحسابات ومدونة الأخلاقيات التي اعتمدها معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

في رأينا المهني، لا تجمع شركة Crowe U.K. LLP والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة علاقات أو غيرها من الأمور التي من شأنها أن تقوض نزاهة وموضوعية واستقلالية شركتنا أو شريك التدقيق وموظفي التدقيق. على حد علمنا، لا توجد أي تطورات أخرى يجب لفت انتباهكم إليها.

الاستقلالية

تتطلب المعايير الدولية للتدقيق (المملكة المتحدة) أن نبيكم على اطلاع بتقييمنا لاستقلاليتنا.

ونحن نؤكد أننا لم نقدم أي خدمات بخلاف خدمات التدقيق للمجموعة. لم نحدد أي مسائل أخرى فيما يتعلق بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية، وبناءً على ذلك، نبقى مستقلين لأغراض التدقيق.

عند التواصل مع المكلفين بحوكمة المؤسسة الخيرية الأم والمجموعة، نعتبر أن المكلفين بحوكمة الكيانات الفرعية على علم بالأمور ذات الصلة بها.

نحن نقدم المسائل الواردة في هذا التقرير حسب فهمنا في 26 أكتوبر 2023. سنبلغكم بأي تغييرات في فهمنا، إن وجدت، خلال اجتماعنا قبل الموافقة على البيانات المالية.

الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق

لقد نظرنا في الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق التي قدمناها في الفترة وخلصنا إلى أنه لا توجد حقائق أو مسائل تؤثر على نزاهة وموضوعية واستقلالية شركتنا أو شريك التدقيق وموظفي التدقيق فيما يتعلق بتقديم هذه

نطاق التدقيق

إن التدقيق الذي نقوم به هو مطلب قانوني لضمان أداء الأمناء لمسؤولياتهم القانونية بشكل صحيح لإعداد تقريرهم السنوي والبيانات المالية وفقاً للتشريعات المعمول بها ومتطلبات التقارير المالية.

بصفتنا مدقق حساباتك، يتعين علينا الحصول على أدلة كافية تسمح لنا بتقديم تقرير عما إذا كانت البيانات المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة تعطي رؤية حقيقية وعادلة للأداء المالي للكيان، وما إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية ومتوافقة مع متطلبات التشريعات ذات الصلة ومعايير التقارير المالية المعمول بها.

بياناتكم المالية

البيانات المالية التي سنعد تقريرنا عنها هي مسؤوليتك؛ ولا يعفي تدقيتنا للبيانات المالية الإدارة أو الأمناء من مسؤولياتهم عن البيانات المالية ويجب أن يتأكد الأمناء من أن البيانات المالية تعطي رؤية حقيقية وعادلة قبل الموافقة عليها. تم تحديد المزيد من التفاصيل حول مسؤولياتك ومسؤولياتنا في خطابات الالتزام بتاريخ 8 ديسمبر 2021.

نهجنا في التدقيق

سنجري تدقيتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (المملكة المتحدة) ("ISA's (UK)"). نحن نسعى عموماً للتأكد بقدر معقول مما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ، حتى نتأكد من إبلاغ الأمناء.

سيشمل عملنا اختبار المعاملات والتأكد من وجود الأصول والالتزامات التي نعتبرها ضرورية لهذا الغرض، والتأكد كذلك من ملكية هذه الأصول والالتزامات ومن تقييمها واكتمالها.

سنقوم بتحديث معلوماتنا حول الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بما في ذلك الأهداف والإستراتيجيات والعمليات وهياكل الحوكمة ومصادر الموارد الواردة والمخاطر ذات الصلة. سنقوم أيضاً بتحديث معلوماتنا المتعلقة بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات المتوقعة في البيانات المالية. سننظر في اختياراتكم وتطبيقكم للسياسات المحاسبية وما إذا كانت لا تزال مناسبة، وأسباب أي تغييرات تطرأ عليها.

سنراجع أنظمتكم لغرض تدقيتنا وسنبلاغكم بأي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء تدقيتنا والتي تكون، في رأينا المهني، ذات أهمية كافية لتتظروا فيها بعد مناقشتها مع الإدارة. ومع ذلك، لا ينبغي الاعتماد على تدقيتنا لتحديد جميع أوجه القصور في الأنظمة، ويقع ذلك على عاتقكم، وسنلفت انتباهكم فقط إلى الأمور التي واجهناها كجزء من عملنا في التدقيق.

سنقرأ أيضاً معلومات الأمناء وأي معلومات أخرى سيتم تضمينها في البيانات المالية لضمان توافقها مع البيانات المالية.

يجب علينا التأكد أثناء التدقيق مما إذا كان المسؤولون عن الحوكمة على علم بأي احتيال فعلي أو مشتبه فيه أو مزعوم من شأنه التأثير على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. لم يتم إبلاغنا بأي من هذه المسائل أثناء مناقشاتنا الأولية ولكننا سنطلب تأكيد ذلك كجزء من عملية إكمال التدقيق.

الخدمات التي يجب أن نلفت انتباهكم إليها. كانت رسومنا للخدمات غير المتعلقة بالتدقيق خلال العام على النحو التالي.

عمليات تدقيق المنح 14,250 جنيهاً إسترلينياً

استخدام هذا التقرير

تم تقديم هذا التقرير إلى لجنة الشؤون المالية والتدقيق والمخاطر للنظر فيه والتصديق عليه نيابة عن مجلس الأمناء، بما يتماشى مع هيكل الحوكمة الخاص بكم. نحن لا نقبل أي واجب أو مسؤولية أو التزام تجاه أي أطراف أخرى، لأن هذا التقرير لم يتم إعداده لأي غرض آخر وليس ذلك هو المقصود منه. ولا ينبغي إتاحتة لأي أطراف أخرى دون موافقتنا الخطية المسبقة.

الملحق 2 - بيئة التشغيل وهيكـل المجموعة

بيئة التشغيل

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة هو مؤسسة خيرية مسجلة في إنجلترا وويلز (رقم 229476). ينظم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من قبل لجنة الجمعيات الخيرية ويحكمه قانون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الصادر في 22 يوليو 1977. يُعهد بالمسؤولية النهائية إلى مجلس الأمناء.

تتمثل الأنشطة الخيرية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في تعزيز التعليم في مجال تنظيم الأسرة والأبوة المسؤولة لصالح رفاهية الأسرة على مستوى العالم. ويتحقق ذلك من خلال تقديم الخدمة ومن العمل بوصفكم مدافعين عالميين عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

الاستعانة بمصادر خارجية – معالجة كشف الرواتب

تتم الاستعانة بشركة Dataplan لمعالجة كشف الرواتب لمكتب الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في لندن. لا نتوقع أن يكون للاستعانة بمصادر خارجية تأثير كبير على أعمال التدقيق لدينا، ولكننا سنراجع الضوابط الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالإضافة إلى نتائج معالجة كشف المرتبات أثناء تدقيقنا.

وظيفة المخاطر وضمان الأداء في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

سنجري مناقشات مع قسم المخاطر وضمان الأداء في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. تخضع إدارة مخاطر الأمانة العامة والاحتياط والحوادث الخطيرة والإبلاغ عن المخالفات والامتثال لهذا القسم.

حسب فهمنا، يتم الإبلاغ عن عمليات الاحتياط على مستوى العالم من خلال نظام "Safe Report" الذي يسمح لأي شخص داخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بمشاركة معلومات الاحتياط والإبلاغ عن المخالفات. كجزء من عملنا، سنراجع سجل التقرير الأمن بحثاً عن أي تأثير محتمل على البيانات المالية، بالإضافة إلى الحوادث الخطيرة التي يتم الإبلاغ عنها إلى لجنة المؤسسات الخيرية.

لقد تم إخطارنا باحتياط تاريخي مشتبه فيه خلال مناقشاتنا، حيث تم إجراء تدقيق جنائي في تونس (المكتب الإقليمي للعالم العربي). على الرغم من التدقيق الداخلي الذي تم إجراؤه على الحوكمة في هذا المكتب، فقد تمت ملاحظة بعض المشاكل والتناقضات التي تم إخطار مختلف المانحين الذين مولوا المنح للمنطقة بها. سنحصل على تحديث حول هذه المسألة ونناقش التأثير المحتمل على التدقيق، ولا سيما أي استرداد كبير للأموال المستحقة الدفع للجهات المانحة.

من منظور الامتثال، سنقوم بتحديث فهمنا لكيفية حصول الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على ضمانات بشأن القوانين واللوائح العالمية في كل ولاية قضائية تعمل فيها الأمانة. سنطلب تحديثاً لاستبيان المشروعية الخاص بنا ليتم إكماله من قبل المكاتب ذات الصلة في الأمانة.

التدقيق الداخلي

يتم توفير خدمات التدقيق الداخلي من قبل شركة RSM. سنجري مناقشات أولية معها فيما يتعلق بخطة التدقيق الداخلي والعمل الذي قامت به خلال الفترة.

كجزء من عملنا، سنقوم بمراجعة كل من المخاطر التي تم تقييمها والتي تقود خطة التدقيق الداخلي والنتائج الواردة في التقارير المقدمة لضمان ملاءمة نهج التدقيق الخاص بنا. عندما يحدد التدقيق الداخلي أوجه قصور جوهرية معينة في بيئة الرقابة، سننظر في تعديل اختبارنا لضمان تغطية مخاطر التدقيق من خلال عملنا.

على حسب فهمنا، اشتملت المشاريع التي أجريت في هذه الفترة على مراجعة لتفويض السلطة، والبيانات في NetSuite، والمكتب الإقليمي لأفريقيا، وحوكمة المكتب الإقليمي للعالم العربي والمكتب الإقليمي لمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا (EASEAOR).

كما دعمت RSM الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في تطوير سجل مخاطر عالمي سنراجع كجزء من تدقيقنا.

الهيكل والعمليات العالمية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

ينفذ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أنشطة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المكاتب الإقليمية والشركات التابعة والجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين. يتكون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حالياً من المكتب المركزي وأربعة مكاتب إقليمية وثلاث شركات تابعة.

في عام 2023، تم إنشاء مركز جديد للخدمات المشتركة في دلهي وبدأ تشغيله في 1 أكتوبر 2023. هناك ثلاثة محاور داخل هذه الوحدة تغطي معالجة المعاملات والتخطيط والتحليل المالي وتقارير المانحين.

وهذا يؤثر على العمليات والأنظمة المعمول بها فيما يتعلق بمعالجة المعاملات. كجزء من تدقيقنا المؤقت، سنقوم بتحديث ملاحظات أنظمتنا وإكمال اختبار تجريبي. سيغطي هذا كل من العمليات الجارية حتى 30 سبتمبر 2023 والعمليات الجارية اعتباراً من 1 أكتوبر 2023.

مكتب لندن	المؤسسة الخيرية الأم	مجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
المكتب الإقليمي للعالم العربي		
المكتب الإقليمي لجنوب آسيا		
المكتب الإقليمي لشرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا		
المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي		
.IPPF Worldwide Inc	الكيانات التابعة	
المكتب الإقليمي لأفريقيا		
الشبكة الأوروبية		
الشركة الدولية لوسائل منع الحمل والصحة الجنسية والإنجابية والتسويق المحدودة (يتم تداول أسهمها باسم *ICON)		

***خاملة**

يتم تشغيل المجموعة وتدقيقها من خلال الأقسام، ويمكن لجميع المكاتب إدخال المعاملات مباشرة في النظام المالي **NetSuite**.

المؤسسة الخيرية الأم

تضم المؤسسة الخيرية الأم مكتب لندن، بالإضافة إلى أربع مكاتب إقليمية. يتكون الدخل في المقام الأول من إيرادات المنح والعقود من الهيئات المؤسسية والمنظمات متعددة الأطراف. يتم استلام الدخل بشكل أساسي من قبل مكتب لندن.

يتم تقسيم النفقات بين التكاليف الإدارية المطلوبة لدعم عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وتكاليف المشروع المباشرة وتمويل الجمعيات الأعضاء والشركاء.

يركز نهج التدقيق لدينا على الاختبار التفصيلي للأرصدة في مكتب لندن. بالإضافة إلى ذلك، سنجري مراجعة تحليلية موضوعية للإيرادات والنفقات. بالنسبة للجوانب ذات المخاطر الكبيرة، سنختبر الأنظمة المعمول بها في مكتب لندن ومركز الخدمة المشتركة. نسعى أيضاً إلى فهم ضوابط المراقبة الرئيسية المطبقة على عمليات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في الخارج والجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين.

الكيانات التابعة والفروع

يحدد بيان المؤسسة الخيرية للممارسات الموصى بها (معيار التقارير المالية 102) أن الكيانات المدمجة يجب أن تعامل على أنها كيانات تابعة.

من الصعب في بعض الأحيان تحديد حالة العمليات الخارجية. في الأساس، سيتم إدراج الفرع ضمن الحسابات الخاصة بالمؤسسة الخيرية وسيتم إدراج الكيان التابع في حسابات المجموعة. على سبيل التعميم، عندما يكون للمنظمات غير الحكومية الدولية مشاريع/برامج في الخارج ولا تكون كيانات اعتبارية منفصلة، يتم التعامل معها عادة كجزء من المنظمات غير الحكومية الدولية وجمعها في تقاريرها الخاصة. في مثل هذه الحالات لا تكون هناك حسابات "موحدة" حيث لا يوجد سوى كيان واحد.

ومع ذلك، يزداد هذا الأمر تعقيداً حيث يتم تسجيل الفروع التي لم تكن كيانات منفصلة، بسبب القوانين واللوائح المحلية، ككيانات قانونية. بالإضافة إلى ذلك، تجد المنظمات غير الحكومية الدولية أنه عندما تحاول تشجيع حشد الموارد المحلية، يكون هناك حاجة إلى إنشاء كيانات قانونية محلية.

قد تتطلب القوانين المحلية إنشاء منظمة قانونية منفصلة على الرغم من أن هذه المنظمة هي جزء لا يتجزأ من المنظمات غير الحكومية الدولية في جميع المقاصد والأغراض، وإن كانت موجودة في الخارج.

لأغراض المحاسبة، يتعامل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مع المكاتب الإقليمية التي تعد كيانات قانونية منفصلة على أنها كيانات تابعة ومع المكاتب الإقليمية غير المسجلة على أنها فروع.

المكونات المهمة وغير المهمة

تحديد المكونات

يوضح المعيار الدولي للتدقيق (المملكة المتحدة) 600 كيفية تطبيق نموذج المخاطر الذي تقوم عليه المعايير الدولية للتدقيق في سياق المجموعة. ويوضح ما يلي:

"يؤثر هيكل المجموعة على كيفية تحديد المكونات. على سبيل المثال، قد يعتمد نظام التقارير المالية للمجموعة على هيكل تنظيمي ينص على إعداد المعلومات المالية من قبل المؤسسة الأم وواحدة أو أكثر من الكيانات التابعة أو المشاريع المشتركة أو الجهات المستثمر بها التي يتم حسابها من خلال طرق محاسبة حقوق الملكية أو التكلفة؛ من قبل المكتب الرئيسي وواحد أو أكثر من الأقسام أو الفروع؛ أو من عن طريق الجمع بين الاثنين معاً.

وهذا يعني أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والكيانات الفردية التابعة له كلها مكونات محتملة لأغراض المعيار الدولي للتدقيق. علاوة على ذلك، بالنسبة لكل مكون من مكونات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، يتعين علينا تقييم ما إذا كان "مكوناً مهماً" – سواء بسبب أهميته المالية الفردية للمجموعة أو بسبب طبيعته أو ظروفه المحددة، فمن المحتمل أن يتضمن مخاطر كبيرة من الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمجموعة.

نحن مطالبون بتدقيق كل مكون مهم من حيث "جوهرية المكون". مستوى الجوهرية الذي سيتم استخدامه هو مسألة تقديرية ولكنه سيكون دائماً أقل من الأهمية النسبية للمجموعة.

يتطلب نهج التدقيق لدينا النظر في هيكل مجموعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كل عام وتصنيف كل مكون على أنه "مهم وجوهري" أو "جوهري ولكن ليس مهماً" أو "غير مهم وغير جوهري" من حيث البيانات المالية للمجموعة وتخطيط أعمال التدقيق لدينا وفقاً لذلك.

المكونات المهمة والجوهرية

من خلال تقييمنا لمخاطر وضوابط كل مكون على حدة، قررنا التعامل مع ما يلي على أنه "مهم":

- المؤسسة الخيرية الأم التي تنسق عمليات المجموعة (مكتب لندن)

المكونات غير المهمة وغير الجوهرية

لقد قررنا بناءً على الأموال المتدفقة من خلال الفروع أن المكونات التالية ليست مهمة وليست جوهرية للتدقيق.

- المكتب الإقليمي للعالم العربي
- المكتب الإقليمي لشرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا
- المكتب الإقليمي لجنوب آسيا
- المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي

بالنسبة للمكونات غير الجوهرية وغير المهمة، والتي تم تحديدها على أنها الفروع، سنقوم بتنفيذ إجراءات تحليلية على البيانات المالية وإجراء اختبار مباشر على أي نفقات جوهرية من دفتر الأستاذ الاسمي المتاح من مكتب لندن. بالنسبة للمكتب الإقليمي لشرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، سنجري أيضًا إجراءات تدقيق على الأصول الثابتة.

المكونات الجوهرية ولكن ليست مهمة

لقد قمنا بتقييم المكونات التالية على أنها جوهرية ولكنها ليست مهمة للبيانات المالية للمجموعة، على أساس أنها تتلقى دخلًا محدودًا أو معدومًا محليًا.

- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في منطقة أفريقيا
- الشبكة الأوروبية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
- IPPF Worldwide Inc.

نظرًا لأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أفريقيا وشبكة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أوروبا يتطلبان عمليات تدقيق قانونية في بلديهما، فإن شركتي كرو إيراستوس وكرو بروكسل (Callen, Pirene & Co.) ستجريان عمليات التدقيق مرة أخرى. على هذا النحو، سنقوم بمراجعة عملهما على الأرصدة المادية والمعاملات، وتنفيذ الإجراءات التحليلية على البيانات المالية. سننفذ إجراءات محددة بشأن الأرصدة الجوهرية بالرجوع إلى جوهرية المكونات.

سنقدم تعليمات الإحالة التي تزودها بتفاصيل نهجنا في تدقيق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وقد طلبنا منهما إكمال مستندات معينة لنا تحدد تفاصيل استقلاليتهم ونهج التدقيق وأوراق العمل والنتائج الرئيسية. سنؤكد أيضًا أن الأرقام المدققة محليًا تتوافق مع تلك المدرجة في البيانات المالية.

نحن على اتصال بشركات شبكة كرو لتنسيق جدول زمني للتدقيق وسنحضر اجتماعات التخطيط الخاصة بها.

بالنسبة لشركة IPPF Worldwide Inc، سنتخذ إجراءات تحليلية بشأن البيانات المالية وننفذ إجراءات تدقيق محددة بشأن الأرصدة الجوهرية بالرجوع إلى جوهرية المكونات.

جوهريّة التدقيق والإبلاغ عن الأخطاء والتعديلات

نحن لا نسعى إلى التأكيد من أن البيانات المالية صحيحة بنسبة 100%؛ بل نستخدم مفهوم "الجوهريّة" لتخطيط أحجام عيناتنا وأيضاً لتحديد ما إذا كان هناك أي أخطاء أو بيانات كاذبة أثناء التدقيق (بواسطتك أو بواسطتنا) تتطلب التعديل.

إن تقييم الجوهريّة هو مسألة تقدير مهني ولكن سيتم النظر في أعلى خطأ تراكمي لا يهدد صحة البيانات المالية. تعتبر المسألة جوهريّة إذا كان إغفالها أو تحريفها سيؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية.

لا يمكن الحكم على ما إذا كانت التعديلات جوهريّة للصورة "الحقيقية والمنصفة" إلا في الظروف الخاصة للبيّنود وتأثيرها على البيانات المالية التي تتعلق بها. سيتم النظر في الجوهريّة مع مراعاة إجماليّ البيانات المالية والرصيد الفردي ذي الصلة ونوع المعاملة والإفصاحات.

ستأخذ أهميتنا الإجمالية للتدقيق في البيانات المالية ككل في الاعتبار مستوى نشاط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وسيتم تحديدها عند ما يقرب من 2% من الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، سنحدد ما إذا كان هناك مقدار للجوهريّة أقل من مستوى الجوهريّة هذا وينطبق على أي فئات معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات.

كما وضعنا مستوى من الجوهريّة ("جوهريّة الأداء") أقل من المقدار المحدد للبيانات المالية ككل لتقليل احتمال أن يتجاوز إجماليّ الأخطاء غير المصححة وغير المكتشفة جوهريّة البيانات المالية ككل. تشير جوهريّة الأداء أيضاً إلى المقادير المحددة بأقل من مستوى الجوهريّة أو مستويات فئات معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات.

سنناقش بالطبع مع فريقكم المالي جميع الأخطاء، بخلاف تلك "البسيطة بشكل واضح"، التي نكتشفها أثناء عملنا في التدقيق. عندما يكون لهذه الأخطاء تأثير على الأرقام الواردة في البيانات المالية القانونية، ولكنها ليست كبيرة من حيث تدقيقنا، فسوف نسأل الإدارة عما إذا كانت ترغب في تعديل البيانات المالية.

سنلقت انتباهكم إلى جميع التعديلات المحتملة الهامة على البيانات المالية. ولكننا لن نلقت انتباهكم إلى الأمور التي نعتبرها "بسيطة بشكل واضح"، وبالتالي نقترح تحديد القيم التي تزيد عن 5% فقط من جوهريّة التدقيق الخاص بنا.

الملحق 4 - تقرير الأمناء والبيانات المالية

تشجع مدونة الحوكمة المؤسسات الخيرية على نشر بيان موجز (سرد قصير بدلاً من "تدقيق" مطول للسياسات والإجراءات) في تقريرها السنوي الذي يشرح استخدامها للمدونة، وبالتالي نتوقع أن تقوموا بتضمين تعليق مناسب على هذا في تقرير الأمناء الخاص بكم.

بيان جمع الأموال

سيحتاج تقرير الأمناء مرة أخرى إلى تضمين بيان مناسب حول مختلف المسائل المتعلقة بأنشطة جمع الأموال التي تقوم بها المؤسسة الخيرية كما هو مطلوب بموجب قانون المؤسسات الخيرية (الحماية والاستثمار الاجتماعي) لعام 2016.

البيانات المالية والتدقيق الخاص بنا

يظل إعداد وعرض البيانات المالية ومسؤولية المكلفين بالحوكمة. ومع ذلك، سيُشمل عملنا في التدقيق مراجعة البيانات للتأكد من أنها تعكس بشكل صحيح السجلات المالية الأساسية للمجموعة وأيضاً استمرار إعدادها بشكل مناسب بما يتماشى مع متطلبات بيان المؤسسة الخيرية للممارسات الموصى بها (معياري التقارير المالية 102) ومتطلبات قانون الجمعيات الخيرية (حسب الاقتضاء).

كجزء من تدقيقنا، سنقوم بما يلي:

- التأكد من وجود مسار تدقيق كامل من ميزان المراجعة إلى البيانات المالية؛
- ومراجعة البيانات المالية مقابل المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات بيان الممارسات الموصى بها وأفضل الممارسات في القطاع؛
- ومراجعة العمليات التي يديرها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لتحديد أي معاملات لأطراف ذات صلة قد تتطلب الإفصاح؛
- ومراجعة أحدث نسخة من سجل المخاطر والتأكد من النظر في أي قضايا رئيسية للبيانات المالية في سياق تدقيقنا، وإدارتها بشكل مناسب في سياق حوكمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

تقرير الأمناء

نتوقع أن يتضمن تقرير الأمناء الخاص بكم مناقشات حول المخاطر والنتائج والمخرجات والآثار ومعلومات حول مؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية.

نحن مطالبون بمراجعة التقرير بحثاً عن أي تناقضات مع المعلومات المدرجة في البيانات المالية وللتأكد من أنه يعكس بيان الممارسات الموصى بها والمتطلبات الأخرى، ولكن لا نقوم بتدقيق تقرير الأمناء. تقع مسؤولية إعداد التقرير على عاتق أمناء المؤسسة الخيرية.

على الرغم من أن الأمناء قد يطلبون مساعدة موظفي المؤسسة الخيرية في صياغة التقرير، إلا أنه يجب على الأمناء الموافقة على النص النهائي للتقرير. لذلك من المهم أن يكون لدى الأمناء بعض الضمانات بشأن العملية التي اعتمدها الإدارة في جمع البيانات المدرجة في تقرير الأمناء والتحقق منها.

سيكون من المهم أيضاً أن تستمر المؤسسة الخيرية في ضمان الاتساق بين معلومات تقرير الأمناء القانونيين وأي معلومات يتم تضمينها في مكان آخر، بما في ذلك على موقعها الإلكتروني.

مدونة الحوكمة

تم تحديث مدونة حوكمة المؤسسة الخيرية في ديسمبر 2020. وقد ركزت التحسينات الرئيسية على المبدأ 3: النزاهة والمبدأ 6: المساواة والتنوع والشمول (سابقاً "التنوع"). يمكن الحصول على نسخة من المدونة المحدثة من موقع مدونة حوكمة المؤسسة الخيرية على

<https://www.charitygovernancecode.org/en/pdf>

الملحق 5 - التطورات الخارجية

لقد لخصنا أدناه بعض التطورات والتغيرات في القطاع الخيري خلال الفترة الأخيرة والتي نعتقد أنها قد تهتمكم أو ذات صلة بكم. يرجى ملاحظة أن هذه المعلومات مقدمة كملخص فقط وأنه يجب عليكم طلب المزيد من المشورة إذا كنتم تعتقدون أن لديكم أي مشاكل محددة ذات صلة أو تنوون اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراء بناءً على أي من التعليقات أدناه.

نحن نعتقد أنه من المهم إبقاء عملائنا على اطلاع دائم بالمشاكل التي تؤثر عليهم، وكجزء من تواصلنا المستمر، نعقد ندوات عبر الإنترنت بانتظام، ونشجعكم على زيارة موقعنا الإلكتروني (<https://www.crowe.com/uk/croweuk/industries/webinars>). أو التسجيل في قائمتنا البريدية (nonprofits@crowe.co.uk) للبقاء على اطلاع دائم بها. تظل الندوات عبر الإنترنت التي فاتتكم متاحة عند الطلب على موقعنا الإلكتروني.

الحوكمة

قانون المؤسسات الخيرية 2022: التنفيذ

حصل قانون المؤسسات الخيرية لعام 2022 (القانون) على الموافقة الملكية في 24 فبراير 2022 وسيؤدي إلى تنفيذ عدد من التغييرات الرئيسية في قانون المؤسسات الخيرية لعام 2011، والتي تهدف إلى تبسيط عدد من العمليات.

تعمل مفوضية المؤسسات الخيرية حاليًا على تنفيذ التغييرات المختلفة التي أحدثها التشريع، وقد وضعت جدولًا زمنيًا إرشاديًا هنا: <https://www.gov.uk/guidance/charities-act-2022-implementation-plan>

أحكام أخرى من القانون المعمول به اعتبارًا من 31 أكتوبر 2022

- القسم 5: الأوامر بموجب القسم 73 من قانون المؤسسات الخيرية لعام 2011
- القسم 8: سلطة المحكمة واللجنة في وضع المخططات
- القسم 32: أمين الصندوق الاستئماني الخيري: الوضع كمؤسسة استئمانية
- القسم 36: التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بإجراءات المحكمة وما إلى ذلك
- جزء من القسم 37: الإشعار العام فيما يتعلق بأوامر العمولة وما إلى ذلك.
- جزء من القسم 40 والجدول 2: تعديلات طفيفة وتبعية

أحكام القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 14 يونيو 2023

- الأقسام 9-14 و 35 أ: الهيئة الدائمة
- الأقسام 17-23: أراضي المؤسسات الخيرية
- الأقسام 25-28: أسماء المؤسسات الخيرية
- القسمان 38 و 39: الأشخاص المرتبطون
- جزء من القسم 40 والجدول 2: تعديلات طفيفة وتبعية

أحكام القانون التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية عام 2023

- القسم 1-3: النظم الأساسية للمؤسسات الخيرية
- القسم 24 والجدول 1: تعديلات قانون عقارات الجامعات والكليات لعام 1925*
- القسم 29: الصلاحيات المتعلقة بتعيين الأمناء
- القسم 31: المكافآت وغيرها من مخصصات أمناء المؤسسات الخيرية وغيرهم
- الأقسام 33-35: عمليات دمج المؤسسات الخيرية
- القسم 37: للأغراض المتبقية

• القسم 40 والجدول 2: للأغراض المتبقية

*سيتم تضمين القسم 24 والجدول 1 في لوائح بدء المرحلة 3، إلا أنهما سيدخلان حيز التنفيذ في ربيع عام 2025.

فيما يلي الأحكام الرئيسية للقانون التي تم تنفيذها حتى الآن، ويمكن العثور على مزيد من المعلومات هنا: <https://www.gov.uk/guidance/charities-act-2022-guidance-for-charities>

النداءات الفاشلة

يقدم القانون قواعد جديدة تمنح الأمناء سلطة تطبيق قاعدة الحد الأقرب، مما يسمح للجمعيات الخيرية بمزيد من المرونة في حال فشل نداءات جمع الأموال، مما يسمح باستخدام التبرعات لأغراض خيرية أخرى بدلاً من الاضطرار إلى إعادتها إلى المانحين في ظل ظروف معينة:

- (i) التبرع عبارة عن هدية واحدة بقيمة 120 جنيهًا إسترلينيًا أو أقل؛ ويعتقد الأمناء بشكل معقول أنه خلال السنة المالية سيكون المبلغ الإجمالي المستلم من المانح للغرض الخيري المحدد 120 جنيهًا إسترلينيًا أو أقل (ما لم تذكر الجهة المانحة كتابيًا أنه يجب إعادة الهدية إذا فشلت الأغراض الخيرية)؛
- (ii) أو لا يمكن تحديد الجهة المانحة أو العثور عليها بعد اتخاذ جميع الإجراءات المتفق عليها؛
- (iii) أو لا يمكن تحديد هوية الجهة المانحة (في حال التحصيل النقدي على سبيل المثال)

نشرت لجنة المؤسسات الخيرية إرشادات فيما يتعلق بالنداءات الفاشلة في 31 أكتوبر 2022، والتي يمكن العثور عليها هنا: <https://www.gov.uk/government/publications/charity-fundraising-appeals-for-specific-purposes>

كما قامت لجنة المؤسسات الخيرية بتحديث إرشاداتها CC20 "جمع التبرعات الخيرية: دليل لواجبات الوصي" لتعكس هذه التغييرات.

ونشرت هيئة تنظيم جمع التبرعات إرشادات، ويرد أدناه مزيد من التفاصيل عنها. المدفوعات إلى الأمناء لتوفير السلع للجمعيات الخيرية

منح قانون الجمعيات الخيرية لعام 2011 صلاحيات قانونية للجمعيات الخيرية، في ظروف معينة، لدفع الأمناء لتقديم خدمة لجمعية خيرية تتجاوز واجبات الأمناء المعتادة.

ويوسع القانون هذه الصلاحيات للسماح، في ظروف معينة، بسداد المدفوعات للأمناء من أجل توفير السلع للجمعيات الخيرية.

يمكن العثور على الإرشادات المحدثة هنا: <https://www.gov.uk/guidance/payments-to-charity-trustees-what-the-rules-are>

كما قامت لجنة المؤسسات الخيرية بتحديث إرشاداتها CC29 "تضارب المصالح: دليل لأمناء المؤسسات الخيرية" و CC11 "نفقات الأمناء والمدفوعات" لتعكس هذه التغييرات.

صلاحيات تعديل الموائيق الملكية

استثمار أموال التبرعات

تم تحديث CC14، ويطلق عليها الآن استثمار أموال التبرعات، وتأخذ في الاعتبار حكم المحكمة العليا في قضية بتلر سلوس.

تنص CC14 على أنه يجب أن يكون لدى جميع الجمعيات الخيرية سياسة استثمار مكتوبة إذا كانت الوثيقة الحاكمة تتطلب أن يكون لديها واحدة أو إذا كانت الجمعية الخيرية عبارة عن صندوق استئماني، بحيث تمنح مدير الاستثمار صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنها. وتتضمن ما يلي:

- أمثلة على المسائل المختلفة التي قد تكون ذات صلة ويجب على الأمناء النظر فيها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، مثل احتمال تعارض الاستثمار مع أغراض المؤسسة الخيرية، أو تأثير قرار الاستثمار على السمعة.
- الخطوات التي "يجب" على الأمناء اتخاذها للائتمان للقانون وتلك التي "يجدر" على هؤلاء الأمناء اتخاذها باعتبارها من أفضل الممارسات ولكن ليست مطلوبة قانونًا.
- تفسيرات حول التصرف بما يحقق المصالح الفضلى للمؤسسة الخيرية، مما يضمن قبل كل شيء أن أي قرار يؤدي إلى تعزيز أغراضها.
- التوجيه بشأن الاستثمار الاجتماعي والتوقف عن استخدام المصطلحات التي يمكن أن تعيق فهم الأمناء، مثل "الاستثمار الأخلاقي" و "الاستثمار المختلط الدوافع" و "الاستثمار المتعلق بالبرنامج". وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن التوجيهات قد بسطت المصطلحات، إلا أن هذا التمييز لا يزال مهمًا من منظور التقارير المالية، حيث يتطلب بيان المؤسسة الخيرية للممارسات الموصى بها معالجة محاسبية مختلفة للاستثمارات ذات الدوافع المختلطة والاستثمارات المتعلقة بالبرنامج.
- كما تقدم مثالًا على مناهج العوائد المالية، بما في ذلك تجنب الاستثمارات التي يمكن أن تقلل من دعم المؤسسة الخيرية وتضر بسمعتها، وكانت أكثر تحديدًا بشأن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة:
- استهداف الحصول فقط على أفضل عائد مالي يمكنكم تحقيقه، ضمن مستوى المخاطرة الذي قررتم أنه مقبول لمؤسستكم الخيرية
- تجنب الاستثمارات التي تتعارض مع أغراض مؤسستكم الخيرية عند استهداف الحصول على عائد مالي.
- تجنب الاستثمارات التي يمكن أن تقلل من دعم مؤسستكم الخيرية أو تضر بسمعتها، لا سيما بين مؤيديها أو المستفيدين منها عند استهداف الحصول على عائد مالي.
- تجنب الاستثمار في الشركات بسبب ممارستها المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عند استهداف الحصول على عائد مالي.
- استخدام تصويت المساهمين، أو الفرص الأخرى التي تأتي مع استثماركم، للتأثير على الممارسة في الشركات التي تستثمر فيها مؤسستكم الخيرية عند استهداف الحصول على عائد مالي.

يمكن للجمعيات الخيرية الحاصلة على الميثاق الملكي استخدام سلطة قانونية جديدة لتغيير الأقسام في ميثاقها الملكي والتي لا يمكنها تغييرها حاليًا، إذا تمت الموافقة على هذا التغيير من قبل المجلس الملكي الخاص.

يمكن العثور على الإرشادات المحدثة هنا: <https://www.gov.uk/guidance/royal-charter-charities>

بيع أراضي التبرعات أو تأجيرها أو التصرف فيها بطريقة أخرى

يجب على الجمعيات الخيرية الامتثال لمتطلبات قانونية معينة قبل التصرف في أراضي التبرعات. يمكن أن يشمل التصرف بيع أو نقل أو تأجير أراضي التبرعات. يبسط القانون بعض هذه المتطلبات القانونية. وتشمل التغييرات ما يلي:

- توسيع فئة المستشارين المعيّنين الذين يمكنهم تقديم المشورة للجمعيات الخيرية بشأن تصرفات معينة
- التأكد من أن الوصي أو المسؤول أو الموظف يمكنه تقديم المشورة بشأن التصرف إذا استوفى المتطلبات ذات الصلة
- منح الأمناء سلطة تقديرية لتحديد كيفية الإعلان عن التصرف المقترح في أراضي التبرعات
- إلغاء شرط حصول الجمعيات الخيرية على تفويض اللجنة بمنح عقد إيجار سكني لموظف في جمعية خيرية لعقد إيجار قصير الأجل أو محدد المدة

يمكن العثور على الإرشادات المحدثة هنا: <https://www.gov.uk/government/publications/sales-leases-transfers-or-mortgages-what-trustees-need-to-know-about-disposing-of-charity-land-cc28>.

استخدام الهيئة الدائمة

يقدم القانون صلاحيات قانونية جديدة لتمكين:

- الجمعيات الخيرية من الإنفاق، في ظروف معينة، من صندوق هبات دائم "أصغر" بقيمة 25,000 جنيه إسترليني أو أقل دون إذن من اللجنة
- بعض الجمعيات الخيرية من اقتراض ما يصل إلى 25% من قيمة صندوقها الوقفي الدائم دون إذن الهيئة

ستتطلب المؤسسات الخيرية التي لا يمكنها استخدام الصلاحيات القانونية سلطة لجنة المؤسسات الخيرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصلاحيات القانونية الجديدة تمكن المؤسسات الخيرية التي اختارت نهج العائد الإجمالي للاستثمار من استخدام الهيئة الدائمة للقيام باستثمارات اجتماعية ذات عائد مالي سلمي أو غير مؤكد، شريطة أن يتم تعويض أي خسائر بمكاسب أخرى.

يمكن العثور على الإرشادات المحدثة هنا: <https://www.gov.uk/guidance/permanent-endowment-rules-for-charities>

<https://www.gov.uk/government/publications/total-return-investment-for-permanently-endowed-charities>

يمكن العثور على الإرشادات المنقحة هنا: استثمار أموال التبرعات: إرشادات للأمناء (CC14) - GOV.UK (www.gov.uk)

رؤساء المؤسسات الخيرية المستقبلية

يسر كرو أن تشارك في مشروع بحثي جديد يبحث في السمات الأساسية التي سيحتاج رؤساء المؤسسات الخيرية المستقبلية إلى تبنيها. سيستكشف هذا البحث الموضوع من خلال مناقشات المائدة المستديرة والمقابلات المتعمقة، مع تقرير القيادة الفكرية المقرر صدوره في ربيع/صيف 2024.

يهدف البحث إلى ما يلي:

- المساهمة بالأفكار التي ستساعد في تشكيل التطوير المستقبلي وتوظيف رؤساء المؤسسات الخيرية.
- تعزيز الاستدامة المستقبلية للقطاع الخيري من خلال تسليط الضوء على الاعتبارات طويلة الأجل لمناقشات مجلس الإدارة.
- توفير تفكير جديد للتأثير بشكل إيجابي على التنظيم وإرشادات أفضل الممارسات للقطاع.
- التأكيد على قيمة الحوكمة الجيدة في المؤسسات الخيرية والحاجة إلى تطورها باستمرار لتبقى ذات صلة.

يمكن العثور على التقرير الكامل هنا: رؤساء المؤسسات الخيرية المستقبلية | كلية بايز للأعمال (city.ac.uk)

ثقة الجمهور في المؤسسات الخيرية 2023

نشرت لجنة المؤسسات الخيرية أحدث تقرير سنوي حول ثقة الجمهور في المؤسسات الخيرية، ويظهر التقرير أنه على الرغم من ارتفاع ثقة الجمهور، إلا أن هذا الارتفاع قليل على الرغم من أن الوضع يبدو أكثر استقرارًا من السنوات السابقة.

لا يزال هناك فجوة في تصور الجمعيات الخيرية عندما يتعلق الأمر بالحجم، حيث تعمل الجمعيات الخيرية الأصغر بشكل أفضل من المنظمات الأكبر. يتضمن البحث مقابلات مع أفراد من الجمهور من مختلف التركيبة السكانية ويكشف أن نصف السكان على دراية بلجنة المؤسسات الخيرية.

يمكن العثور على التقرير الكامل هنا الثقة العامة في الجمعيات الخيرية 2023 - GOV.UK (www.gov.uk)

مدونة ممارسات تمويل الاستحقاقات المحددة

تقوم هيئة تنظيم المعاشات التقاعدية حاليًا بتحليل الردود على استشارتها الثانية بشأن مدونة الممارسات الجديدة لتمويل الاستحقاقات المحددة. تتضمن المدونة الجديدة شرطًا "لإستراتيجية التمويل والاستثمار" حيث سيطلب من الأمناء توضيح نهجهم وقراراتهم بشأن التمويل والاستثمارات. يجب على الأمناء إعداد بيان مكتوب بالإستراتيجية يسجل نظام المعلومات المالية والتفاصيل التكميلية، ويتم توقعه نيابة عن الأمناء من قبل رئيسهم، وتقديمه إلى مجلس الأمناء مع كل تقييم كل ثلاث سنوات.

بموجب المقترحات، تحدد هيئة تنظيم المعاشات التقاعدية نموذجًا "ثنائي المسار" حيث سيتمكن الأمناء من اختيار خيار "المسار السريع" الإلزامي أو نهج "مفصل" أكثر مرونة لاستكمال وتقديم تقييم اكتواري للتقييم الخاص بهيئة تنظيم المعاشات التقاعدية. تتضمن المتطلبات المقترحة للمسار السريع عددًا من الجوانب، مثل الأهداف طويلة الأجل المناسبة للأنظمة لتحقيق اعتماد منخفض بحلول الوقت الذي يبلغ فيه النظام أجله بشكل كبير (يقاس بمدة 12 عامًا) ومعدلات الخصم للسندات الحكومية بالإضافة إلى 0.5% سنويًا. المسار السريع لا يأخذ في الاعتبار صراحة قوة العهد المالي. تخطط هيئة تنظيم المعاشات التقاعدية للتشاور بشكل منفصل بشأن التغييرات المقترحة على إرشادات العهد المالي.

من المتوقع حاليًا أن يدخل القانون حيز التنفيذ في أبريل 2024، بدلاً من 1 أكتوبر 2023. يمكن الوصول إلى تفاصيل الاستشارة عبر موقع هيئة تنظيم المعاشات التقاعدية:

<https://www.thepensionsregulator.gov.uk/en/document-library/consultations/draft-defined-benefit-funding-code-of-practice-and-regulatory-approach-consultation>

لجنة المؤسسات الخيرية: استخدام المؤسسات الخيرية لوسائل التواصل الاجتماعي

في 18 سبتمبر 2023، نشرت لجنة المؤسسات الخيرية إرشادات للمؤسسات الخيرية حول استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، بعد مشاورة أجريت في وقت سابق من عام 2023.

تم تحديد فجوة معرفية من خلال عمل لجنة المؤسسات الخيرية حيث لم يكن الأمناء دائمًا على دراية بالمخاطر التي قد تنشأ عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعني أن البعض ليس لديهم إشراف كافٍ على نشاطهم الخيري، مما يجعلهم هم ومؤسساتهم الخيرية عرضة للخطر.

الهدف من الإرشادات هو مساعدة الأمناء على تحسين فهمهم في هذا المجال، وتشجيع الجمعيات الخيرية على تبني سياسة خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتحديد نهجهم الخيري. لا تقدم الإرشادات واجبات جديدة للأمناء ولكنها تسعى إلى توضيح مدى صلة الواجبات الحالية باستخدام المؤسسة الخيرية لوسائل التواصل الاجتماعي.

تحدد الإرشادات أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يثير قضايا ومخاطر للجمعيات الخيرية، فيما يتعلق بالمحتوى الإشكالي:

- الذي تنتشره أو تشاركه المؤسسة الخيرية على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها
- الذي ينشره الجمهور أو أطراف ثالثة على قناة التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة الخيرية
- المنشور على حساب شخصي على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن ربطه بشكل معقول بالمؤسسة الخيرية

الإرشادات الجديدة واضحة بأن المؤسسات الخيرية التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تكون لديها سياسة خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، على أن توضح السياسة كيف سيساعد هذا الاستخدام في تحقيق غرض المؤسسة الخيرية، وتتضمن إرشادات للسلوك المتوقع ويجب أن تضمن المؤسسات اتباع السياسة.

تحتوي الإرشادات على قائمة مرجعية لمساعدة الأمناء وكبار الموظفين على إجراء محادثات مستنيرة حول شكل السياسة المناسبة لهم.

<https://www.gov.uk/government/publications/charities-and-social-media/charities-and-social-media>

لجنة المؤسسات الخيرية: الضوابط المالية الداخلية للمؤسسات الخيرية (CC8)

في أبريل 2023، نشرت لجنة المؤسسات الخيرية الإرشادات المحدثة "الضوابط المالية الداخلية للمؤسسات الخيرية (CC8)"

تم تحديث الإرشادات لتعكس التغييرات في التشريعات والممارسات على نطاق القطاع، بما في ذلك الجوانب الجديدة، مثل أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول (مثل Apple Pay) والتبرعات بالأصول المشفرة. كما تم تحديث التوجيهات الحالية في جوانب مثل المدفوعات إلى الأطراف ذات الصلة والعمل على المستوى الدولي.

كما تم تضمين قائمة مرجعية محدثة في الإرشادات للسماح للجمعيات الخيرية بتقييم نفسها على أساس الإرشادات الجديدة.

يمكن الحصول على الإرشادات هنا:

<https://www.gov.uk/government/publications/internal-financial-controls-for-charities-cc8/internal-financial-controls-for-charities>

الامتثال

هاربر ترست ضد برازيل – أين نحن الآن؟

في يوليو 2022، تصدر حكم المحكمة العليا في قضية هاربر ترست ضد برازيل عناوين الصحف.

حددت المحكمة كيفية حساب أجر الإجازة للموظفين الدائمين الذين يعملون لساعات غير منتظمة، أي العمال "الذين يعملون خلال فترة محددة من العام"، مثل الذين يعملون بموجب عقود لا تلزم العامل بالعمل لعدد محدد من الساعات أو تلزمه بالعمل خلال فصل دراسي محدد.

يحق للعمال الحصول على 5.6 أسابيع من الإجازة سنويًا. ذكرت المحكمة العليا أنه ينبغي حساب أجر عطلة العاملين بدوام جزئي بالرجوع إلى متوسط ساعات عملهم الأسبوعية على مدى 52 أسبوعًا، والذي يتم ضربه بعد ذلك في 5.6 لتحديد الاستحقاق السنوي. يمكن أن يؤدي هذا التغيير إلى بعض النتائج غير العادية، على سبيل المثال، العامل الذي عمل لمدة 5 أيام في الأسبوع مرة واحدة فقط في فترة 52 أسبوعًا سيحصل على إجازة لمدة 28 يومًا.

نتيجة للقرار، سيحصل العامل خلال فترة محددة من العام على إجازة أكثر من العامل بدوام جزئي، الذي يعمل نفس العدد من الساعات على مدار العام.

وقد أشير إلى ذلك في الحكم مع ملاحظة المحكمة العليا أن أي تفضيل طفيف لهؤلاء العمال لم يكن بحجم يتطلب مراجعة شاملة للقواعد العامة. واستجابة لرد فعل قوي من الصناعة، بدأت الحكومة مشاورات لمراجعة التفاوت الواضح وتحديد كيفية صياغة طريقة أفضل للحساب.

انتهت عملية التشاور في 9 مارس 2023، لكن الأمر سيستغرق عدة أشهر أخرى قبل أن نحصل على رد الحكومة.

ماذا سيفعل أصحاب العمل إذن؟

إلى أن يتم تقديم تشريع جديد، لا يزال قرار المحكمة العليا ملزمًا، ومن غير المعتاد أن يكون للتشريعات التي تم سنها حديثًا أثر رجعي.

ومع ذلك، نظرًا للاضطرابات الناجمة عن تعديل السياسات والإجراءات الداخلية للعديد من أصحاب العمل، فإن نهج "الانتظار والترقب" يفوق مخاطر التقاضي. ومع ذلك، عند اتباع هذا النهج، نوصي بأن تفهم المنظمة تمامًا المدى المحتمل للالتزامات، والتي يمكن أن تمتد لمدة عامين من تاريخ أحدث خصم. يجب أن يشمل هذا التقييم أيضًا المقاولين الذين يحتمل أن يكونوا مفتحين على رفض حالة الموظف.

يجب على أصحاب العمل النظر في استخدام عقد محدد المدة لأي عامل جديد بدوام جزئي للحد من التعرض لمزيد من الخطر، حيث يتم تقسيم أجر الإجازة لعقد محدد المدة بحيث يعكس مدة العقد بدلًا من حسابه على أنه استحقاق لمدة عام كامل.

روابط مفيدة

– Gov.uk

<https://www.gov.uk/government/consultations/calculating-holiday-entitlement-for-part-year-and-irregular-hours-workers>

<https://www.gov.uk/employment-status>

ACAS (employment status definitions) - <https://www.acas.org.uk/checking-your-employment-rights>

المؤسسات الخيرية والإرهاب

في نوفمبر 2022، تم تحديث إرشادات لجنة المؤسسات الخيرية حول "المؤسسات الخيرية والإرهاب"، التي نُشرت لأول مرة في ديسمبر 2012.

تشكل الإرشادات الفصل الأول من مجموعة أدوات الامتثال الخاصة بلجنة المؤسسات الخيرية، والتي تقدم المشورة والمعلومات حول الجوانب الرئيسية لتشريعات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، وتسلط الضوء على كيفية تأثير أحكام معينة على المؤسسات الخيرية وعملها، وتشرح "قوائم الإرهاب" المختلفة الموجودة وتنصح الأمناء بما يجب عليهم فعله إذا اكتشفوا أن مؤسستهم الخيرية ربما تعمل مع أشخاص أو منظمات مدرجة في قوائم الإرهاب أو ترتبط بها.

تشير مجموعة الأدوات المحدثة إلى إرشادات جديدة من النيابة العامة بشأن جرائم الحظر وجرائم تمويل الإرهاب والقضايا التي تنطوي على العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام في الخارج.

employers

الإخفاق في منع جريمة الاحتيال

يتم تقديم إخفاق جديد في منع جريمة الاحتيال من خلال مشروع قانون الجريمة الاقتصادية والشفافية. سينطبق على جميع الكيانات المؤسسية الكبيرة، بما في ذلك الشركات الخيرية ومديرو تقنية المعلومات.

تُرتكب الجريمة عندما يرتكب الموظف أو الوكيل عملية احتيال ولا يكون لدى المنظمة تدابير معقولة لمنع الاحتيال. الغرامة هي غرامة غير محدودة للمؤسسة، ولن يتم فرض أي مسؤولية شخصية على الأمناء أو الإدارة نتيجة للإخفاق في منع الاحتيال.

سيكون التشريع واسع النطاق، وإذا كانت المنظمة تعمل أو يقع مقرها في الخارج، وارتكب أحد الموظفين احتيالا بموجب قانون المملكة المتحدة أو يؤثر على ضحايا في المملكة المتحدة، فيمكن مقاضاة الشركة.

تجري معالجة مشروع قانون الجريمة الاقتصادية والشفافية حاليًا في البرلمان، وبمجرد استلام الموافقة الملكية، ستنتشر الحكومة الإرشادات التي من المتوقع أن توفر مزيدًا من المعلومات حول ما يمكن اعتباره "تدابير معقولة لمنع الاحتيال".

يمكن العثور على التفاصيل الكاملة للتشريع المقترح هنا:

<https://www.gov.uk/government/publications/economic-crime-and-corporate-transparency-bill-2022-factsheets/fact-sheet-economic-crime-and-corporate-transparency-bill-overarching>

التقارير المالية وغيرها

استشارة مجلس التقارير المالية: تعديلات على معيار التقارير المالية 102

في 15 ديسمبر 2022، أصدر مجلس التقارير المالية FRED 82 "مسودة تعديلات على معيار التقارير المالية 102 معيار الإبلاغ المالي المعمول به في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا وغيرها من معايير التقارير المالية – المراجعة الدورية".

يقترح FRED 82 عددًا من التغييرات الناتجة عن المراجعة الدورية الثانية لمعيار التقارير المالية 102 ومعايير التقارير المالية الأخرى. تشمل المقترحات ما يلي: نموذج جديد لتسجيل الإيرادات في معيار التقارير المالية 102 ومعيار التقارير المالية 105 بناءً على نموذج الخمس خطوات للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتسجيل الإيرادات مع التبسيط المناسب؛ ونموذج جديد لمحاكاة الإيجار في معيار التقارير المالية 102 بناءً على نموذج الميزانية العمومية للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 (مرة أخرى مع التبسيط المناسب)؛ وغير ذلك من التحسينات والتوضيحات الإضافية المختلفة.

اختتمت المشاورة في 30 أبريل 2023، وأعلنت لجنة تنظيم الأسرة منذ ذلك الحين أن نشر التغييرات وتاريخ سريانها قد تأخر، ومن المتوقع أن يتم النشر في النصف الأول من عام 2024 وسيكون تاريخ التنفيذ في مدد تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده.

يمكن الحصول على وثائق الاستشارة من هنا: <https://www.frc.org.uk/consultation-list/2022/fred-82>

يمكن العثور على مجموعة الأدوات المحدثة هنا:

<https://www.gov.uk/government/publications/charities-and-terrorism>

هيئة تنظيم جمع التبرعات: تقرير الشكاوى السنوي

في أكتوبر 2022، نشرت هيئة تنظيم جمع التبرعات أحدث تقرير سنوي للشكاوى يغطي الفترة من 1 أبريل 2021 إلى 31 مارس 2022. يحلل التقرير الشكاوى التي تلقتها هيئة تنظيم جمع التبرعات والشكاوى التي تم الإبلاغ عنها إلى 56 من أكبر الجمعيات الخيرية التي تقوم بجمع التبرعات في المملكة المتحدة.

ارتفع عدد الشكاوى المقدمة إلى عينة الجمعيات الخيرية بشكل متناسب لمعظم الطرق بما يتماشى مع زيادة نشاط جمع التبرعات – حيث زادت 13 طريقة من أصل 23 طريقة لجمع التبرعات في 2021/22 مقارنة بـ 21/2020. ومع ذلك، انخفض العدد الإجمالي للشكاوى منذ 20/2019 وهو ما يعكس التغييرات في نشاط جمع التبرعات والمزاج العام خلال الوباء، فضلاً عن إظهار التزام القطاع بمعايير عالية لجمع التبرعات.

خلال نفس الفترة، شكلت الشكاوى المتعلقة بطرق جمع التبرعات، بما في ذلك الحقائق الخيرية (77) والرقمية (74) والمجموعات والبريد الموجه (عدد كل منهما 48) غالبية الشكاوى البالغ عددها 381 شكوى ضمن نطاق هيئة تنظيم جمع التبرعات. كان الضعف أيضاً موضوعاً للعديد من الشكاوى التي تلقيناها. نحن نشجع الجمعيات الخيرية على وضع سياسات لتوجيه كيفية تفاعل جامعي التبرعات مع الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشّة والاحتفاظ بسجلات محدثة حول الجهات المانحة التي قد تكون ضعيفة.

يمكنك الاطلاع على التقرير الكامل هنا.

هيئة تنظيم جمع التبرعات: إرشادات "النداءات الفاشلة"

بعد التغييرات التي أدخلها قانون الجمعيات الخيرية لعام 2022 ("القانون")، نشرت هيئة تنظيم جمع التبرعات أيضاً إرشادات بعنوان "ماذا تفعل إذا جمعت تبرعات أكثر مما تحتاج أو لم تجمع ما يكفي أو لم تستطع تحقيق هدفك"

تشتمل الإرشادات على تدابير عملية يمكن اتخاذها لتجنب إثارة المتطلبات القانونية للقانون، مثل إدراج غرض ثانوي في أدبيات النداء.

تجب قراءة الإرشادات مع الإرشادات الصادرة عن لجنة المؤسسات الخيرية المشار إليها أعلاه.

الإرشادات متاحة هنا: <https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/news/what-do-if-you-raise-more-donations-you-need-dont-raise-enough-or-cannot-achieve>

الإبلاغ عن فجوة الأجور بين الجنسين

يجب على أي صاحب عمل لديه 250 موظفًا أو أكثر في تاريخ محدد كل عام ("تاريخ الحساب") الإبلاغ عن بيانات فجوة الأجور بين الجنسين. بالنسبة لمعظم الكيانات، يكون تاريخ الحساب هو 5 أبريل من كل عام.

يجب عليكم الإبلاغ عن معلومات فجوة الأجور بين الجنسين ونشرها في غضون عام من تاريخ الحساب. يجب عليك القيام بذلك في كل عام يكون لديك فيه 250 موظفًا أو أكثر في تاريخ الحساب.

يمكن العثور على إرشادات حول ما ينبغي الإبلاغ عنه وكيفية الإبلاغ هنا:

<https://www.gov.uk/government/publications/gender-pay-gap-reporting-guidance-for>

تبيد الخرافات الشائعة حول الجمعيات الخيرية

نشر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، بمساهمة من كرو، إرشادات تستكشف عشر خرافات تتعلق بالجمعيات الخيرية وعملياتها، بهدف تشجيع التواصل الشفاف في المناطق التي تنتشر فيها هذه المفاهيم الخاطئة. الخرافات العشر التي تم النظر فيها هي:

- تنفق الجمعيات الخيرية الكثير على جمع التبرعات.
- يجب ألا يحققوا فائضاً أو يكونوا احتياطات نقدية.
- يتم إنفاق الكثير على المديرين التنفيذيين ذوي الأجور العالية.
- يجب ألا يقوموا بأنشطة تجارية.
- تجب إدارة الجمعيات الخيرية والعمل فيها [مجاًناً] من قبل متطوعين.
- يتم إنفاق الكثير على النفقات العامة.
- الجمعيات الخيرية لا تدفع الضرائب، لذلك تحتاج إلى أموال أقل.
- هناك حاجة إلى مؤهلات مهنية لتصبح من أمناء الجمعية الخيرية.
- الجمعيات الخيرية أقل عرضة للاحتيال من المنظمات الأخرى.
- يجب ألا تشارك الجمعيات الخيرية في الحملات والنشاط السياسي.

تتضمن الإرشادات الوصول إلى ندوة عبر الإنترنت تناقش بعض الأساطير الرئيسية مع شخصيات عاملة في القطاع.

يمكن العثور على الإرشادات هنا: [تبيد الخرافات الشائعة حول الجمعيات الخيرية | معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز](#)

تقرير المهارات الرقمية للمؤسسات الخيرية

يعمل التقرير السنوي للمهارات الرقمية للمؤسسات الخيرية منذ عام 2017 ويتتبع القطاع خلال فترة تغير كبير بسبب تأثير الوباء. مع استمرارنا في التعامل مع أزمة تكلفة المعيشة وتأثيرها على القطاع، يهدف هذا التقرير إلى تسليط بعض الضوء على كيفية تطور القدرات الرقمية للمؤسسات الخيرية وتسلط الضوء على الاتجاهات الرئيسية.

ويسلط التقرير الضوء على ما يلي:

- يقول ثلاثة أرباع (78%) الجمعيات الخيرية إن التوجه الرقمي هو الأكثر أولوية لمؤسساتهم
- تقول واحدة من كل 5 جمعيات خيرية إن توفر تكنولوجيا المعلومات لديها ضعيف
- ترى 8 من أصل 10 (79%) من الجمعيات الخيرية أن تحسين موقعها على الويب أو وجودها الرقمي أو وسائل التواصل الاجتماعي هو الأولوية القصوى للعام المقبل

لجنة المؤسسات الخيرية: التغييرات في العائد السنوي

في يونيو 2022، بدأت لجنة المؤسسات الخيرية في التشاور بشأن مجموعة من التغييرات في عاندها السنوي، والتي تأمل من خلالها جمع المزيد من البيانات حول المؤسسات الخيرية. لم تطرأ تغييرات كبيرة على العائد السنوي منذ عام 2018، وقد أعربت اللجنة عن رغبتها في أن تكون أكثر استناداً إلى البيانات، وتعتمد اللجنة على العائد السنوي في العديد من تحليلاتها.

اختتمت المشاورة في 1 سبتمبر 2022، ونشرت هيئة المؤسسات الخيرية ردها الاستشاري في 21 ديسمبر 2022.

يتضمن التقرير السنوي المحدث 17 سؤالاً جديداً، يهدف عدد منها إلى جمع المزيد من المعلومات المتعمقة حول مصادر المؤسسة الخيرية ومدى أي أنشطة خارجية.

تشمل الأسئلة الجديدة في التقرير السنوي المحدث ما يلي:

- ما هي قيمة التبرع الأعلى قيمة الذي تلقته مؤسستك الخيرية من متبرع مؤسسي خلال الفترة المالية لهذا العائد؟
- ما هي قيمة التبرع الأعلى قيمة الذي تلقته مؤسستك الخيرية من فرد خلال الفترة المالية لهذا العائد؟
- ما هي قيمة التبرع الأعلى قيمة الذي تلقته مؤسستك الخيرية من طرف ذي صلة خلال الفترة المالية لهذا العائد؟
- كيف تلقت مؤسستك الخيرية الدخل من خارج المملكة المتحدة في الفترة المالية لهذا العائد؟
- هل لدى مؤسستك الخيرية اتفاقيات رسمية مكتوبة مع أي شركاء يقدمون أنشطة خيرية نيابة عنها خارج المملكة المتحدة؟

يحتوي الملحق 8 على قائمة كاملة بأسئلة العائد السنوي المنقحة المنصوص عليها في لوائح الجمعيات الخيرية (العائد السنوي) لعام 2022 التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2023.

سيتم نشر الإرشادات من قبل لجنة المؤسسات الخيرية في أوائل عام 2023 لتقديم تفاصيل إضافية حول المعلومات المطلوبة وسبب طلبها.

بالنسبة لبعض الجمعيات الخيرية، ستتطلب الأسئلة الإضافية قدرًا كبيرًا من جمع البيانات، ونوصي الجمعيات الخيرية بالحصول على قائمة الأسئلة والبدء في جمع المعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

يجب إكمال العائد السنوي من قبل جميع الجمعيات الخيرية التي يزيد دخلها السنوي عن 10,000 جنيه إسترليني، في غضون 10 أشهر من نهاية السنة المالية.

يمكن العثور على التفاصيل الكاملة لنتائج الاستشارة، إلى جانب إرشادات حول إكمال العائد السنوي هنا:

<https://www.gov.uk/government/consultations/charity-commission-revisions-to-the-annual-return-2023-25>

- أصبح تحسين أمن البيانات والخصوصية والامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات أكثر أولوية منذ عام 2022.
- يقول ما يقرب من نصف (46%) الجمعيات الخيرية إنه ليس لديه أي شخص لديه خبرة رقمية في مجالس إدارتها

ولا تزال الفجوات التي شوهدت في السنوات السابقة قائمة، وتشمل هذه الفجوات التمويل والقيادة. مع النمو السريع في تطوير الذكاء الاصطناعي، يجب على المؤسسات الخيرية التأكد من أن المهارات الرقمية تظل أولوية لتجنب التخلف عن الركب.

تقرير المهارات الرقمية للقطاع الخيري - مقدمة (charitydigitalskills.co.uk)

المركز الوطني للأمن السيبراني ينشر "تقرير التهديد السيبراني: القطاع الخيري في المملكة المتحدة" نشر المركز الوطني للأمن السيبراني تقريرًا يوضح التهديدات السيبرانية التي تواجه حاليًا الجمعيات الخيرية من جميع الأحجام.

سلط مسح انتهاكات الأمن السيبراني لعام 2022 الصادر عن وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة، والذي يقيس السياسات والعمليات التي تتبعها المنظمات للأمن السيبراني، بالإضافة إلى تأثير الانتهاكات والهجمات، الضوء على أن 30% من الجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة قد أشارت إلى حدوث هجوم إلكتروني في الأشهر الاثني عشر الماضية، مع تأثير 38% منها على الخدمة.

ويشير التقرير إلى أن القطاع الخيري معرض للخطر بشكل خاص حيث يمكنه الاحتفاظ بكميات كبيرة من البيانات الحساسة أو القيمة، مما يجعلها أهدافًا جذابة، إلى جانب التصور بأن الجمعيات الخيرية لديها موارد أقل للالتزام بالأمن السيبراني.

يقدم التقرير تفاصيل عن الهجمات الإلكترونية الشائعة، بالإضافة إلى عدد من التوصيات وروابط الإرشادات لمساعدة الجمعيات الخيرية على تعزيز دفاعاتها.

يمكن الحصول على نسخة من التقرير هنا: https://www.ncsc.gov.uk/files/Cyber_threat_report-UK-charity-sector.pdf

بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المؤسسات الخيرية بتحديث إرشاداتها "حماية مؤسستك الخيرية من الاحتيال والجرائم الإلكترونية" وتتضمن الإرشادات المحدثة عددًا من الروابط إلى المنظمات والموارد التي تساعد على الحماية من الاحتيال والجرائم الإلكترونية.

مجلس التقارير المالية ينشر تقريرًا بعنوان "العناصر التي تحدد جودة التقرير السنوي والحسابات"

في ديسمبر 2022، نشر مجلس التقارير المالية أحدث تقرير له حول سمات التقرير السنوي والحسابات الجيدة ("ARA") من منظوره كهيئة لتنظيم التحسينات. وهو يعتمد على منشوراته السابقة إلى جانب عمله اليومي.

يذكر التقرير أن "التقرير السنوي والحسابات الجيدة":

- تتوافق مع معايير المحاسبة والقوانين واللوائح والمدونات ذات الصلة؛

- وتستجيب لاحتياجات أصحاب المصلحة بطريقة يسهل الوصول إليها؛
- وتوضح مبادئ الإبلاغ الخاصة بالشركات وخصائص الاتصال الفعالة الموضحة في هذا المنشور.

يركز التقرير على الإبلاغ في الشركات، ولكن هناك عدد من النصائح والمؤشرات السريعة، مع الأمثلة، التي قد تكون ذات أهمية عند إعداد التقرير السنوي للأمناء.

يمكن العثور على التقرير الكامل هنا: <https://www.frc.org.uk/getattachment/d3e86b16-22b6-4aa7-a6fe-1dc83657335f/What-Makes-a-Good-Annual-Report-and-Accounts.pdf>

إرشادات حول متطلبات الإبلاغ عن جمع التبرعات

نشرت هيئة تنظيم جمع التبرعات بحثًا جديدًا وإرشادات محدثة لدعم الامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن جمع التبرعات في قانون الجمعيات الخيرية (الحماية والاستثمار الاجتماعي) لعام 2016.

راجعت هيئة تنظيم جمع التبرعات التقارير السنوية لما يقرب من 200 جمعية خيرية يزيد دخلها عن مليون جنيه إسترليني لتوفير معيار للقطاع وتبسيط الضوء على الممارسات الجيدة وتحديد مجالات التحسين.

أشار البحث إلى أن عددًا متزايدًا من الجمعيات الخيرية أبلغت عن منهجها وشكواها المتعلقة بجمع التبرعات مقارنة بالسنوات السابقة، ومع ذلك، فإن نسبة منخفضة فقط من التقارير التي تمت مراجعتها تضمنت بيانًا حول كيفية مراقبة جمع التبرعات نيابة عنها أو بيانًا حول كيفية حماية الجمهور والمانيين الضعفاء.

يمكن العثور على نتائج المراجعة هنا: <https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/resources/charities-act-2016-analysis-july-2022>

ويمكن العثور على الإرشادات المحدثة هنا: <https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/resources/charities-act-2016-fundraising-reporting-requirements-guidance>

الضرائب

الاستشارة: الامتثال الضريبي للجمعيات الخيرية

أطلقت الحكومة مشاوره حول العديد من جوانب الامتثال الضريبي للجمعيات الخيرية للنظر في كيفية إصلاح بعض قواعد الإعفاء الضريبي التي لا تعمل على النحو المنشود.

وتسعى المشاوره إلى الحصول على وجهات النظر فيما يتعلق بعدد من الجوانب، بما في ذلك ما يلي:

- منع المتبرعين من الحصول على فائدة مالية من تبرعهم
- منع إساءة استخدام قواعد الاستثمار الخيري
- سد الفجوة في قواعد الإنفاق غير الخيري
- معاقبة الجمعيات الخيرية التي لا تفي بالتزامات تقديم الإقرارات والساد

من المهم أن يكون للجمعيات الخيرية رأيها وأن تشارك في التشاور، لضمان تأثير الاعتبارات ذات الصلة على صنع القرار.

تنتهي الاستشارة في 20 يوليو 2023، ويمكن إرسال الرد عبر البريد الإلكتروني إلى charitypolicy.taxteam@hmrc.gov.uk

يمكن العثور على الاستشارة هنا: <https://www.gov.uk/government/consultations/charities-tax-compliance/consultation-charities-tax-compliance>

ضريبة القيمة المضافة: التغييرات في نظام العقوبات

بالنسبة لفترات المحاسبة لضريبة القيمة المضافة التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعده، هناك غرامات جديدة على إقرارات ضريبة القيمة المضافة التي يتم تقديمها في وقت متأخر وضريبة القيمة المضافة التي يتم دفعها في وقت متأخر، بالإضافة إلى تغيير طريقة فرض الفائدة أيضًا. تهدف التغييرات إلى تبسيط وفصل العقوبات والفوائد.

تم تغيير النظام إلى نظام نقاط الجزاء، حيث يتم إصدار نقطة جزاء لكل إقرار يتم تقديمه في وقت متأخر. يتم تحديد عتبة نقطة الجزاء من خلال فترة المحاسبة، مع وجود عتبة أعلى للإقرارات الأكثر تكرارًا. عند الوصول إلى الحد الأدنى، سيتم إصدار غرامة قدرها 200 جنيه إسترليني، مع غرامة إضافية قدرها 200 جنيه إسترليني لكل تقرير متأخر آخر.

سيكون لنقاط الجزاء عمر سنتين، وبعد ذلك ستنتهي صلاحيتها. يتم احتساب الفترة من الشهر التالي للشهر الذي حدث فيه الإخفاق، على سبيل المثال، إذا كان موعد تقديم التقرير هو يناير 2024، فستنتهي صلاحية نقطة الجزاء في فبراير 2026.

بمجرد أن يصل دافع الضرائب إلى العتبة، سيتم إعادة تعيين جميع النقاط المستحقة إلى الصفر عند استيفاء الشروط التالية:

- فترة امتثال؛

- وقيام دافع الضرائب بتقديم جميع الإقرارات في العامين السابقين (حتى لو كانت متأخرة).

سيتم تطبيق غرامة الدفع المتأخر الجديدة في الحالات التي يتم فيها تقديم الإقرار في الوقت المحدد ولكن لم يتم الدفع. تأخذ هذه الغرامة في الاعتبار طول التأخير في السداد وتزداد الغرامة بمرور الوقت.

كجزء من نظام العقوبات الجديد، قامت إدارة الإيرادات والجمارك التابعة لصاحبة الجلالة أيضًا بتحديث قواعد فائدة الدفع المتأخر ("LPI") لجعلها تتماشى مع الأنظمة الضريبية الأخرى.

يمكن العثور على التفاصيل الكاملة للنظام المحدث هنا: <https://www.gov.uk/guidance/penalty-points-and-penalties-if-you-submit-your-vat-return-late>

إدارة الإيرادات والجمارك التابعة لصاحبة الجلالة: هدية المعونة للتبرعات الرقمية

قامت إدارة الإيرادات والجمارك التابعة لصاحبة الجلالة بتحديث إرشادات هدية المعونة في يناير 2023 لتوضيح أن التبرعات المؤهلة المستلمة من خلال المنصات الرقمية مؤهلة للحصول على هدية المعونة على المبلغ الإجمالي قبل خصم الرسوم الإدارية من قبل مزود المنصة.

تنص الإرشادات المحدثّة على ما يلي: "قد يتم تحصيل رسوم إدارية على التبرعات التي يتم إجراؤها باستخدام المنصات الرقمية أو بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم مما يقلل من المبلغ الفعلي الذي تتلقاه المؤسسة الخيرية. ووفقًا للشروط المؤهلة العادية، يكون إجمالي التبرع المدفوع مؤهلًا للحصول على هدية المعونة، بغض النظر عن أي رسوم معالجة تتكبدها المؤسسة الخيرية. ويجوز للمؤسسة الخيرية التعامل مع هذه الرسوم الإدارية على أنها نفقات خيرية. وعندما تكون المؤسسة الخيرية غير قادرة على إظهار مسار تدقيق واضح للرسوم الإدارية المتكبدة، تجب المطالبة بهدية المعونة فقط على صافي التبرع المستلم".

هذا توضيح مفيد يتوافق منطقيًا مع تشريعات هدية المعونة. يجوز للجمعيات الخيرية التي طالبت تاريخياً بهدية المعونة على المبالغ المستلمة بعد خصم الرسوم الإدارية أن تنتظر في إعادة النظر في هذه المطالبات.

Crowe U.K. LLP هي شراكة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إنجلترا وويلز برقم مسجل OC307043. يقع المكتب المسجل في الطابق الثاني، 55 لودجيت هيل، لندن EC4M 7JW. تتوفر قائمة بأعضاء الشراكة محدودة المسؤولية في المكتب المسجل. شركة Crowe U.K. LLP مسجلة للقيام بأعمال التدقيق في المملكة المتحدة من قبل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. جميع اختصاصي الإعسار في الشركة مرخص لهم في المملكة المتحدة من قبل جمعية اختصاصي الإعسار. Crowe U.K. LLP هي عضو في Crowe Global، وهي شركة سويسرية. كل شركة عضو في Crowe Global هي كيان قانوني منفصل ومستقل. Crowe U.K. LLP والشركات التابعة لها ليست مسؤولة عن أي أفعال أو إغفالات من Crowe Global أو أي عضو آخر في Crowe Global.

هذه المادة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي تفسيرها على أنها مشورة مالية أو قانونية. يرجى طلب التوجيه الخاص بمؤسستك من مستشارين مؤهلين في ولايتك القضائية.